



# الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

3-4 يونيو 2021

تقرير تنفيذي

<https://www.pam.int/>

## الخميس 3 يونيو حفل افتتاح الجلسة العامة

في كلمته الافتتاحية، رحب رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط **حضرة السيد كريم درويش** (مصر)، بمشاركين الجلسة التي عقدت إلكترونياً في ضوء جائحة COVID19. وشكر أمانة المنظمة على تنظيم الاجتماع وجميع المشاركين على حضورهم. خلال العام الماضي، بذلت المنظمة جهوداً كبيرة لإيجاد سبل لمواجهة التحديات العديدة في المنطقة، بما في ذلك تلك التي يشكلها الوباء. يجب أن يكون التعاون أولوية رئيسية لمواجهة الأزمات الإنسانية والتهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. أبرزت مواجهة العسكرية الأخيرة في الشرق الأوسط (غزة) أن الوضع الراهن بين إسرائيل وفلسطين غير مقبول وغير مستدام. لدى المنظمة مسؤولية أن تدعم استئناف عملية



التفاوض من أجل حل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لكلا الشعبين للعيش جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة. قدم الرئيس خطة عمل الجلسة العامة، بما في ذلك الجلسات المخصصة لعمل اللجان الدائمة الثلاث، وجلسة خاصة للتحضير لإطلاق "المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط"، والإعلان عن الفائزين بجائزة الجمعية البرلمانية لعام 2021.

سيعكس جدول أعمال الجلسة العامة عمل اللجان الدائمة هذا العام بشأن العنف الاسري، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، والتعافي الاقتصادي بعد الوباء، والعمل بشأن تغير المناخ، والأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب.

وقدم الرئيس شكرًا خاصًا لأمانة المنظمة على تمكينها من أن تظل المنصة الأولى للدبلوماسية البرلمانية والتعاون الدولي بشأن القضايا المهمة في المنطقة. وقال إنه يتطلع إلى مناقشات مثمرة وإلى نتيجة إيجابية للاجتماع.

وجه **الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس** رسالة إلى الجلسة العامة تلاها الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط. في خطابه، أشار إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها بوتقة تنصهر فيها الثقافات واللغات والأديان والأمم بشكل لا يصدق. ومع ذلك، شهدت المنطقة خلال العام الماضي تهديدات كبيرة للسلام والأمن. أظهر العنف الأخير في الشرق الأوسط مدى هشاشة السلام. يجب زيادة الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، والعمل الجماعي من أجل مسارات أكثر أماناً وكرامة عبر البحر الأبيض المتوسط. أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن أمله في تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية

لتعزيز المكاسب منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الذي سهلته الأمم المتحدة. أثرت جائحة COVID-19 على الحياة وسبل العيش، وأعاد سنوات من التقدم في التنمية المستدامة، وساهم في تصاعد التوترات والعنف في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط. واصلت الجماعات الإرهابية استغلال تداعياتها السياسية والاقتصادية، مستخدمة رواياتها البغيضة لجذب الفئات الأكثر ضعفا. كما ازداد العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الاسري. على الرغم من أن الوباء كان مأساة غير مسبوقة، فقد أتاح أيضًا فرصة تاريخية للعمل معًا وإعادة بناء الثقة ومعالجة الأزمات المتعددة بطريقة مستدامة. ودعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن أزمة المناخ، والتنمية المستدامة مع مجتمعات أكثر أمانًا وقدرة على الصمود. وشدد على الحاجة إلى التزامات أكبر- بما في ذلك الالتزامات المالية - في COP 26 للتكيف وبناء المرونة بما يتجاوز الحد من الانبعاثات والتخفيف من آثار تغير المناخ. في الختام، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدور الأساسي للمنصات الإقليمية مثل برلمان البحر الأبيض المتوسط في التفكير في تأثير جائحة COVID-19 وإيجاد حلول تركز على الناس في معالجة التعافي.

## الجلسة الصباحية جلسة اللجنة الدائمة الثالثة للحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان

لخصت **حضرة السيدة يانا كيارا إيهام** (إيطاليا)، رئيسة اللجنة الدائمة الثالثة للمنظمة، الأنشطة الرئيسية خلال العام الماضي بشأن القضايا الرئيسية، مثل الهجرة الجماعية، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان وكذلك تعزيز التعليم والحوار بين الثقافات عبر المنطقة الأورومتوسطية. عملت المنظمة بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية لدعم البرلمانات في توفير معلومات محدثة عن



نطاق الأزمة الصحية وتأثيرها على المجتمع. كانت ملتزمه بتمكين الوصول السريع والمباشر إلى أحدث الأبحاث والأدلة والبيانات المتاحة المتعلقة بإدارة الجائحة وسياسة اللقاحات بفضل دعم المستشار الطبي في المنظمة، البروفيسور موكيش كايلا.

تابع برلمان البحر الأبيض المتوسط عن كثب الوضع المقلق و المتفاقم للمهاجرين واللاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط. وانضمت إلى نداءات المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاتخاذ إجراءات على مستوى المنطقة من قبل الدول الأعضاء في برلمان البحر الأبيض المتوسط بشأن المآسي المتعددة، مثل غرق السفينة يوم 16 أبريل 2021 قبالة سواحل سيدي منصور. أظهرت هذه الأحداث الحاجة إلى تعزيز وتوسيع عمليات البحث والإنقاذ الرسمية عبر البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، دعا برلمان البحر الأبيض المتوسط جميع الدول إلى مواصلة تعزيز نهج تعاوني لمنع المهاجرين من عبور البحر الأبيض المتوسط في ظروف خطيرة وكذلك تقديم الدعم للناجين وأفراد أسر المختفين. أدت القيود المفروضة على الحركة التي أجبرت الناس على قضاء المزيد من الوقت في المنزل إلى زيادة العنف الاسري في جميع أنحاء العالم. ولذلك أصبحت معالجة هذه القضية إحدى الأولويات الرئيسية للجنة.

حول أولوية المساواة بين الجنسين، أعربت حاضرة الرئيس إهم (إيطاليا) عن سرورها لأن المنظمة اعتمدت، بتأييد 96٪، تعديلاً اقترحته هي نفسها لإنفاذ أحكام التوازن بين الجنسين المنصوص عليها في قوانين برلمان البحر الأبيض المتوسط، من خلال إعادة تكليف الوفود بتمثيل كلا الجنسين للتمتع بحقوق التصويت الكاملة. علاوة على ذلك، اتخذ أعضاء هيئة مكتب برلمان البحر الأبيض المتوسط خطوة مهمة في تقرير إنشاء المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط.

يدرس برلمان البحر الأبيض المتوسط عن كثب التطور السريع للذكاء الاصطناعي (AI) وتعزز السياسات لضمان أن يظل الذكاء الاصطناعي محوره الإنسان والاستدامة. من واجب البرلمانين ضمان وجود التشريعات المناسبة لهذه التطورات لاحترام حقوق الإنسان.

لإن جزء من عمل الجمعية بشأن حقوق الإنسان والحوكمة، نظم برلمان البحر الأبيض المتوسط بالاشتراك مع PLATFORMA، رابطة الحكومات المحلية الأوروبية، اجتماعاً افتراضياً حول "حماية حقوق الإنسان في بلدان الجنوب المجاورة للاتحاد الأوروبي في سياق ما بعد Covid-19" في سبتمبر 2020 وقعت المنظمتان مذكرة تفاهم في فبراير 2021. وكانت المنظمة تستعد أيضاً لإبرام شراكة مماثلة مع UNITE، وهي شبكة عالمية مستقلة من البرلمانين من 66 دولة، تهدف إلى منع الأمراض المعدية من أن تصبح تهديداً صحياً عالمياً بحلول عام 2030.

علاوة على ذلك، دخلت منصة برلمان البحر الأبيض المتوسط الأكاديمية مؤخراً في شراكة مع جامعة جونز هوبكنز وجامعة ماشيراتا CiRAM (إيطاليا). وتجري مناقشة مذكرة تفاهم مع جامعة بارثينوب (نابولي) بهدف تعزيز التعاون في مجال أمن الطاقة. سينضم المركز الجنوبي لحلف الناتو رسمياً إلى منصة برلمان البحر الأبيض المتوسط الأكاديمية، كمركز أبحاث رائد يركز على الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية وعلى القضايا الأمنية في منطقة الساحل و جنوب الصحراء أفريقيا.

ركز خطاب **حاضرة السيد/ ليندردت فيريك**، رئيس مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا، على مكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الحوار البشري في ظل الوباء الحالي، والحاجة إلى حماية أفضل وتضامن عالمي. يجب أن تكون الديمقراطية المحلية في أساس نظام أكثر عدلاً واستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بينما تتحمل السلطات الإقليمية مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان، والرفاهية والمعاملة المتساوية لجميع المجتمعات والمقيمين، بغض النظر عن الجنس والدين والرأي السياسي، أو



التوجه الجنسي. كان تأثير COVID-19 على الحقوق الاجتماعية مثلاً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع دور السلطات المحلية في حماية الأفراد المستضعفين في المجتمعات وتشجيع أشكال جديدة من التعاون بين المواطنين للوقاية والتعامل والتعافي. وسيتبع إصدار يتناول أفضل الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان في عدم التمييز بين اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخلياً

مجلد عن الحقوق الاجتماعية وآخر عن القضايا البيئية المستدامة. تعزز اللامركزية الحوار الفعال والتعاون بين المستويات مع دور رئيسي للسلطات الإقليمية، وليس فقط على المستوى الوطني أو الأوروبي. كان عمل برلمان البحر الأبيض المتوسط مكملاً ويساعد من خلال توفير منصة لحوار أوثق بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.



أكد **حضرة السيد/ فيسينتي ميغيل غاريس رامون**، رئيس مؤسسة جمعية مواطني البحر الأبيض المتوسط (MCAF)، على الحاجة إلى تعددية الأطراف العاجلة في الاستجابة لوباء COVID-19. وأشار إلى الصراعات الكبرى المستمرة في المنطقة، على سبيل المثال. الصحراء الغربية والشرق الأوسط والعديد من الأسئلة المتبقية في سوريا وليبيا.

وأشار إلى الدور المحوري للمجتمع المدني، حيث إن حقوق المواطنين وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية آخذة في التدهور مع تفشي الانتهاكات ضد النساء والقصر والأقليات والأكثر ضعفاً، وتسبب تغير المناخ في الجفاف والجوع. كانت إحدى الرسائل الواضحة هي أن اللقاحات يجب أن تكون منفعة عامة. دعت مؤسسة جمعية مواطني البحر الأبيض المتوسط الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور سياسي أكثر لحماية الحقوق الأساسية وإظهار المبادرات، والعمل بما يتماشى مع مبادئ الاتحاد الأوروبي، وتمهيد الطريق إلى الأمام للهجرة، والاستفادة من التقنيات الرقمية الجديدة، وتلبية احتياجات جميع المواطنين. وشجع برلمان البحر الأبيض المتوسط على بناء جسور مع المدن وإقامة حوار مع المجتمع المدني والمواطنين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

**تقديم تقرير حول "حل العنف الأسري في منطقة البحر الأبيض المتوسط: فرصة عالمية للتغيير المحلي" وتوصيات "نواب برلمان البحر الأبيض المتوسط لإنهاء العنف الأسري" بقلم حضرة السيدة/ ساندرين مورتنش (فرنسا).**



وأكدت المقررة أن العنف الأسري يؤثر في الغالب على النساء والأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر.

على الرغم من إحراز بعض التقدم منذ توقيع اتفاقية اسطنبول، إلا أن حالات العنف الأسري المبلغ عنها في المنطقة بسبب الإغلاق قد زادت بنسبة 30%. أصر تقرير برلمان البحر الأبيض المتوسط على خلق الوعي بالأسباب الجذرية للقضية وأهمية تمكين المرأة كأولوية. ويلزم اتخاذ مزيد من

لإجراءات لتعزيز حماية ضحايا العنف الأسري؛ التصديق على الصكوك الدولية والأطر القانونية للحد من العنف ومعاقة مرتكبيه (اتفاقية اسطنبول وبروتوكول مابوتو)؛ وتسهيل الحوار والتفاعل بين الدول وشبكات المنظمات غير الحكومية.

كما شددت على الحاجة إلى العمل على جمع البيانات ومشاركتها، وتعزيز الخدمات العامة من خلال استخدام التقنيات الجديدة لمشاركة البيانات، ومشاركة خطط العمل والسياسات. ودعت البرلمانات الوطنية للاحتفال باليوم الدولي للعنف ضد المرأة في 25 تشرين الثاني / نوفمبر، والتصديق على الصكوك الدولية وتنفيذها لتوفير نهج موحد للعنف الأسري. تم تشجيع جميع الدول الأعضاء في برلمان البحر الأبيض المتوسط على المساهمة في قاعدة البيانات العالمية بشأن العنف ضد المرأة التي تروج لها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. واشادت بالأدوات المبتكرة، مثل تطبيقات الهواتف الذكية، التي طورتها العديد من الدول الأعضاء. وشددت المقررة على الحاجة إلى استمرار البحث من قبل برلمان البحر الأبيض المتوسط، ودعا المنظمة إلى تنظيم مؤتمر في 2021/2022 في فرنسا مخصص لهذه القضية. وشكرت وفود فلسطين ومالطا وتركيا على تعليقاتهم البناءة على التقرير ومرفقه.

وبعد عرضها، تمت قراءة التوصيات المعنونة "نواب برلمان البحر الأبيض المتوسط من أجل إنهاء العنف الأسري" من قبل الأمين العام للمنظمة، وفتح المجال للمندوبين لتناول الموضوعات المتعلقة بهذه الجلسة فقط.

## نقاش برلماني

وضع **البرتغال** عدة أدوات لمكافحة العنف الأسري، الذي يؤثر على النساء والأطفال وكبار السن. وبينما كانت النساء أكثر ضحايا العنف بين الأزواج، فإن الأطفال أيضا معنيين بشكل مباشر أو غير مباشر. كان للبرلمان خمس مبادرات بشأن هذه الإشكالية بعينها قيد النظر، بما في ذلك جريمة العنف، وهي جريمة عامة وفقاً لاتفاقية اسطنبول التي كانت البرتغال طرفاً فيها. أظهرت "المنطقة الرمادية" لحالات العنف الأسري أثناء الوباء تقارير عن زيادة العنف، على الرغم من أن العدد الحقيقي للانتهاكات التي تحدث كان بالتأكيد أعلى بكثير حيث لا تستطيع النساء المحتجزات في منازلهن إبلاغ شكاواهن إلى السلطات. كما أشار المندوب إلى أنه بينما يجب احترام تقاليد المجتمع الإسلامي، يجب إدانة أفعال مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

رحبت **كرواتيا** بإنشاء المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط (WPF) وشددت على أهمية ليس فقط التصديق على الصكوك الدولية، مثل اتفاقية اسطنبول وبروتوكول مابوتو، ولكن أيضا تنفيذها بالكامل. نظراً لأن الوباء أظهر الارتفاع المقلق للعنف الأسري، ظلت اليقظة ضرورية حيث كان من المتوقع أن يلعب المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط دوراً مهماً.

ذكرت **الجزائر** أن تدابير مخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة لم ينص عليها القانون إلا في عام 2015، على الرغم من الجهود المبذولة منذ سنوات عديدة. في عام 2012، تم سن قانون بإدخال نظام الحصص، مما يسمح بتمثيل المرأة في المجالس المحلية، ونتيجة لذلك يمكن أن تؤدي قضية العنف الأسري

نظام الحصص، مما يسمح بتمثيل المرأة في المجالس المحلية، ونتيجة لذلك يمكن أن تؤدي قضية العنف الأسري



الآن إلى عقوبة السجن مدى الحياة للجاني. في الآونة الأخيرة، حُكِمَ على أحد مرتكبي أعمال العنف ضد زوجته وابنه بالسجن مدى الحياة. تم إنشاء خط ساخن، وقادت حملة توعية نساء من خلفيات اجتماعية مختلفة للتحدث.

واجهت **فلسطين** وضعاً لا يطاق مع الاحتلال وتدمير المنازل وخدمات الضمان الاجتماعي. في هذا العنف المزدوج، لن يكون هناك مستقبل للسكان الفلسطينيين الذين يعانون من الفقر والوضع الاقتصادي المزري وزيادة بنسبة 52%.

في معدل العنف في القدس، مع عدم الاحترام التام لحقوق الإنسان وتدمير معظم المشاريع لتقديم الخدمات للمرأة لتقليل العنف. عانت النساء معاملة غير إنسانية في نقاط التفتيش. بالنسبة للأطفال في مناخ العنف والصراع هذا، قد يبدو عالمًا خالٍ من العنف الأسري أمرًا لا يمكن تصوره. اشتكت النساء من العديد من أشكال العنف يبحث عن شكل من أشكال العدالة الاجتماعية للتخفيف من العنف والحد منه.

أوضحت **تركيا** أن انسحاب البلد من اتفاقية اسطنبول استند إلى الرأي القائل بأن عدة أجزاء من الاتفاقية لا تنطبق على تركيا. واقترح الوفد حذف الفقرة الثالثة من توصيات المقرر حيث طور البلد أدوات قوية لإدانة العنف ضد المرأة، ولا تزال تُسن بما يتماشى مع المعايير الأكثر تقدماً. في عام 2020، تم تقديم الخدمات من خلال المراكز وتم تدريب أكثر من مليوني موظف مدني على التصدي للعنف ضد المرأة من أجل القضاء التام على العنف.

اعتمدت **سان مارينو** مؤخرًا قانونًا للاستجابة لأزمة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم في المخيمات دون رعاية أو إشراف، وتستعد لنظام فعال لحماية المرأة ومكافحة استخدام جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد تم إحراز تقدم كبير على المستوى التنظيمي، ولكن قبل كل شيء على المستوى الثقافي من خلال الاحترام والكرامة والحرية والاستقلال الذاتي ليس فقط للمرأة ولكن لجميع الأفراد. علاوة على ذلك، أدخل النظام القانوني قانوناً يدين الصور الجنسية الصريحة وكذلك العنف الجنسي والعنف الأسري. وشدد المندوب على ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الإلكترونية الحديثة.

اعتبرت **سوريا** قضية العنف الأسري في غاية الأهمية بالنسبة لسوريا لما لها من انعكاسات على المجتمع ككل. بعد COVID-19 وضغوط أخرى، كانت النساء والأطفال يعانون من الإجراءات الاقتصادية بسبب العقوبات الاقتصادية، مما منعهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية. في عام 2020، تم العمل على إصلاح القوانين لتحسين دور المرأة وتمكينها.

أدخلت **الجزائر** العديد من القوانين على جميع المستويات المجتمعية والقانونية، بينما تم إنشاء خط ساخن للنساء والأطفال للسماح لهم بالإبلاغ عن جميع أشكال التحرش والتنمر. لكن هناك حاجة إلى مراجعة بعض القوانين للتعامل مع المعايير الدولية. إن حقيقة تعرض النساء المسلمات في البلدان الغربية للعنف على أساس لباسهن التقليدي تحتاج إلى معالجة عاجلة.

**عرض التقرير والتوصيات حول "حماية حقوق الإنسان في عالم آلي بشكل متزايد: الذكاء الاصطناعي، فرص للبرلمانيين" بقلم حضرة السيدة/ ماريان أمير عازر (مصر).** شددت المقررة على الحاجة إلى تنظيم الواقع الجديد للذكاء الاصطناعي (AI) الذي يتواجد بشكل متزايد في الحياة اليومية، مما قد يؤدي إلى زيادة البطالة. كما شكل التحيز المتأثر بالذكاء الاصطناعي تهديدًا لإدامة التمييز من خلال إنشاء التمييز التمييزي، غالبًا في أشكال التمييز على أساس الجنس والعنصرية. يمكن أن ينمو عدم الثقة بهذه التكنولوجيا الجديدة واستخدامها بسبب الافتقار إلى المعلومات الواضحة والشفافية. يجب خلق بيئة من الثقة في حوار مفتوح بين الحكومات والأوساط العلمية وجميع الصناعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لإنشاء إطار عمل مشترك يحكم الذكاء الاصطناعي لضمان احترام مبادئ حقوق الإنسان الدولية. بالنسبة لهذا الإطار التشريعي للذكاء الاصطناعي، يجب على البرلمانيين المساهمة من خلال تبادل المعرفة والخبرات والممارسات الجيدة. توجد بالفعل العديد من المبادرات الإيجابية على المستوى الوطني مع إنشاء مرصد سياسة الذكاء الاصطناعي من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإرشادات مجلس أوروبا للاستخدام الأخلاقي للخوارزميات المطبقة في أنظمة العدالة، من بين أمور أخرى. من شأن النقاش على المستوى الإقليمي أن يساعد في تحقيق التنسيق المعياري ووضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للذكاء الاصطناعي للمنطقة الأورومتوسطية. يجب أن يعمل برلمان البحر الأبيض المتوسط كمنصة برلمانية لتبادل الممارسات الجيدة في مجال الذكاء الاصطناعي.

النقاش البرلماني بعد ان قرأ الأمين العام التوصيات المتعلقة بموضوع "حماية حقوق الإنسان في عالم آلي بشكل متزايد: الذكاء الاصطناعي، فرص للبرلمانيين".

افتتحت **كرواتيا** بأنه مع وجود الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في مجالات مختلفة من حياتنا، فإن التفاعل بين أصحاب المصلحة المحددين مثل الأكاديميين وشركات تكنولوجيا المعلومات وهيئات حقوق الإنسان سيكون السبيل لحل المشكلات التكنولوجية، ولكن أيضًا تقليل التأثير السلبي الذي يمكن أن يحدثه الذكاء الاصطناعي على المستوى المهني و الحياة الخاصة.



حتى يتم إنشاء هيئات الاتحاد الأوروبي للرقابة لمعالجة مشاكل تنفيذ الذكاء الاصطناعي وتقديم حلول لحقوق المواطنين وحرياتهم (نظام Equinet)، وتكون فعالة ومعروفة ويتم الاستفادة منها بشكل كامل من قبل المواطنين، كان لابد من إنشاء أنظمة أخرى لتعزيز أقصى قدر ممكن من احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية.

دعت **الإمارات** جميع البرلمانات إلى مراجعة مدى ملاءمة تشريعاتها لحماية مبادئ الخصوصية والشفافية.



في عام 2016، نصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تشريعات لحماية البيانات الشخصية والخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة الجرائم الإلكترونية وانتهاكات الخصوصية الفردية. كان تنفيذ سياسة حماية الإنترنت عن طريق حظر المحتوى المحظور ومنع أي شكل من أشكال القرصنة أمرًا ضروريًا، بينما يجب أن تلتزم شركات الذكاء الاصطناعي بإرشادات الأمم المتحدة بشأن التجارة وحقوق الإنسان.

أعربت **فلسطين** عن دعمها لمعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديرها للجهود المبذولة لتقديم توصيات لحماية حقوق الإنسان، حيث تم انتهاك حقوقها الأساسية في ظل الاحتلال لمدة 70 عامًا. تود فلسطين أن تُدرج في التوصيات الواردة تحت بند B كلمة "جميع" القرارات، وأن توصي بإدراج إشارة إلى انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة. ودعا المندوب الجميع إلى عدم التخلي عن تحقيق العدالة للضحايا وضمان المساءلة، وشدد على انتهاك الحقوق الرقمية للوصول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يحرم فلسطين من الوصول إلى الذكاء الاصطناعي لمواصلة تطوير وحماية حقوق الإنسان الخاصة بها. علاوة على ذلك، اقترح الوفد أن يُدرج برلمان البحر الأبيض المتوسط في التوصيات الخاصة به الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ودعم مشروع فلسطيني حائز على جائزة الاتحاد الأوروبي في عام 2020، ووضع حد للاحتلال الذي ينتهك جميع حقوق الشعب الفلسطيني.

تساءلت **البرتغال** عن السعر الذي يمكن أن تتمتع به التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي بإمكانيات كبيرة، كما يتضح من جائحة COVID-19. يمكن أن يعرض تفاعل الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان والخصوصية للخطر وأن يكون تمييزيًا على أساس العرق أو الدين. تقوم أنظمة حظر الفائقة والعديد من التطبيقات بتتبع المعلومات لتصبح أكثر جاذبية. كان من أكبر المخاطر انتهاك حماية البيانات، أو معالجة المعلومات الحساسة المتعلقة بالعرق أو الدين أو التوجه الجنسي أو السياسي بطريقة تمييزية، أو الترويج للإجرام أو الإرهاب، أو استبعاد مجموعات معينة من المجتمع أو إزالة المعلومات تلقائيًا من وسائل التواصل الاجتماعي.

مكن أن يؤثر سوء استخدام الذكاء الاصطناعي في أوقات الانتخابات على الشفافية والتلاعب بالبيانات وتوزيع معلومات كاذبة. كان على أعضاء البرلمان واجب مواصلة تعزيز المبادرات، وتبادل الأفكار، وإشراك المبادئ التوجيهية الأخلاقية بشأن الذكاء الاصطناعي، والحفاظ على الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية لضمان الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للذكاء الاصطناعي دون التأثير على حقوق الإنسان للمرأة والديمقراطية وسيادة القانون. وتعتمد البرتغال على برلمان البحر الأبيض المتوسط ليكون منبرا للحوار وتعزيز المساعدة المتبادلة بين الجميع.

**اليونان:** كان العصر الرقمي يغير بسرعة جميع التوازنات في التطور التكنولوجي، والنماذج الإنتاجية والاستهلاكية، وسلامة الطاقة، وتوفير الرعاية الصحية والحماية، مما أثار التساؤل عما إذا كان لا يزال من الممكن ضمان التقدم والازدهار وحماية حقوق الإنسان. كان تنظيم السوق وضمان التناغم بين الأنظمة السياسية عاملاً رئيسياً في هذا التحول الذي ينبغي أن تكون فيه التكنولوجيا هي البادرة وليس النتيجة. يجب أن يضمن التدريب إمكانية مشاركة الجميع في هذا الانتقال وضمان حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن التمويل أو إمكانية الوصول. قد يساعد العالم الرقمي في التعامل مع تهديد تغير المناخ من خلال توسيع المعرفة.

أكدت **الجزائر** التزامها الراسخ بالأهداف المشتركة واستعدادها وتصميمها لتلبية تطلعات الشعوب والتصدي للتحديات التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط. تمت الإشادة باقتراح الوفد الإيطالي لتعديل النظام الأساسي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط لتشجيع الدول الأعضاء على تمثيل متوازن للجنسين في وفداتها الوطني إلى المنظمة وبما يتماشى مع النهج الجزائري تجاه تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والوصول إلى صنع القرار والدور في التنمية الاقتصادية للبلاد.



فيما يتعلق بمسارها لترسيخ الديمقراطية، أعلنت الجزائر عن إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في 12 يونيو 2021. وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، سيكون من الضروري تعزيز القوانين الوطنية. فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، كان تقليص الفجوة في المعرفة بين الصفتين أمراً ضرورياً.

كررت **فلسطين** وجود العديد من القيود على السكان الفلسطينيين في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومنع الوصول إلى المعلومات والحصول على تقنية 4G و 5G، معتبرة ذلك غير مقبول، خاصة وأن الوباء أظهر مدى ضرورة الوصول إلى الإنترنت. وأشار المندوب أيضاً إلى انتهاك الرقابة على الحقوق الرقمية للفلسطينيين، لا سيما على الفيسبوك (Facebook) أثناء القتال الأخير.

# الإجتماع التحضيري للمنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط (WPF)

في افتتاح المناقشة أعربت **حضرة السيدة/ كيارا إيهم (إيطاليا)** عن تقديرها واعتزازها بتأسيس المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط (WPF) الذي يهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها والوصول إلى المساواة بين الجنسين. وأعربت البرتغال عن رغبتها في إنشاء المنتدى ليكون بمثابة منبر للحوار بشأن القضايا الجنسانية، على غرار نموذج المبادرات المماثلة لمختلف المؤسسات مثل الاتحاد البرلماني الدولي. كان عقد الاجتماع التحضيري خطوة مهمة في تحقيق هذه الرؤية لتوفير مساحة للحوار في محاولة لتحدي الأعراف السلبية، وتحويل العادات، وتقديم مبادرات تشريعية، وتعزيز منطقة البحر الأبيض المتوسط خالية من التمييز على أساس الجنس.

قدمت **حضرة السيدة/ جونا لима (البرتغال)** معلومات أساسية عن اقتراح إنشاء المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط (WPF)، مع الأخذ في الاعتبار عدم التوازن بين الجنسين في الحصول على التعليم والعمل والخدمات الأساسية، وكون المرأة هي الضحية الرئيسية للعنف وكونها ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجال السياسي و صنع القرار الاقتصادي. كان لأعضاء البرلمان دور فعال في اتخاذ قرار بشأن طرق زيادة مشاركة المرأة في السياسة، ولا سيما في البرلمانات، والتأكد من مراعاة القضايا الجنسانية في جميع المجالات.



سوف يكون المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط منصة فريدة للحوار حول القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والاستجابة لرغبات عضوات برلمان البحر الأبيض المتوسط للمشاركة بشكل أكبر في صنع القرار والدبلوماسية البرلمانية لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. شاركت في اختصاصات المنتدى، مع إعطاء العديد من الخيارات لتكوينه - إما للنساء فقط للسماح بمساحة مخصصة للنساء فقط، أو مفتوحة لكلا الجنسين لبناء مستقبل قائم على المساواة بين الجنسين؛ الرئاسة-



إما الرئاسة الدورية لرئيس واحد أو نظام الرئيس المشترك مع رئيس واحد من أي مجموعة جيوسياسية؛ وتيرة الاجتماعات والموضوعات المطروحة للنقاش لا تزال قيد النظر. يلتزم المنتدى بالقواعد ذات الصلة من النظام الأساسي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بإدارة الميزانية، بما في ذلك تكاليف السفر والضيافة للاجتماعات. وأعلنت أن البرتغال ستستضيف الاجتماع الافتتاحي في خريف 2021.



وهنأت **حضرة السيدة/ سيلفانا كوخ ميهرين**، رئيسة ومؤسس القيادات السياسية النسائية المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط، المنظمة لإطلاق المنتدى في لحظة حاسمة. يجب أن يكون المنتدى مفتوحًا للجميع، ومخصصًا للبرلمانيات للتفاعل والمضي قدمًا معًا لتحقيق السلام والأمن. كانت WPL شبكة عالمية من القيادات النسائية السياسية، تهدف إلى زيادة عدد وتأثير السياسيات، بما في ذلك البرلمانيات، والرئيسات، ورئيسات الوزراء.

وهنأت **حضرة السيدة/ سيلفانا كوخ ميهرين**، رئيسة ومؤسس القيادات السياسية النسائية المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط، المنظمة لإطلاق المنتدى في لحظة حاسمة. يجب أن يكون المنتدى مفتوحًا للجميع، ومخصصًا للبرلمانيات للتفاعل والمضي قدمًا معًا لتحقيق السلام والأمن. كانت WPL شبكة عالمية من القيادات النسائية السياسية، تهدف إلى زيادة عدد وتأثير السياسيات، بما في ذلك البرلمانيات، والرئيسات، ورئيسات الوزراء. وعملت مع منتديات مماثلة لتبادل الخبرات حول قضايا مثل صحة الأم، واللاجئات، أو النساء في سلام وأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. جوهر WPL هم سياسيات فقط مع ما يقرب من 50/50 عضوًا في المجلس الاستشاري العالمي، وكثيرًا ما تتم دعوة الرجال للتحديث. دعماً لحملة هيئة الأمم المتحدة للمرأة "هو أو هي"، تحدث الرؤساء ورؤساء الوزراء عن سبب ضرورة ذلك وما الذي يفعلونه لجعل المزيد من النساء قائدات سياسيات. في الختام، كان WPF خطوة إستراتيجية مهمة، حيث أتاح فرصة لتقوية العالم البرلماني وتحقيق أهم نتائج صنع القرار التي سيكون من دواعي سرور WPL التعاون معها.

في رسالتها، وافقت **حضرة السيدة/ ليسي فاسيلينكو (أوكرانيا)**، رئيسة مكتب البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، على أن إنشاء المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط لم يكن ليأتي في وقت أفضل حيث كان العالم يكافح للتعافي من الأثر الهائل لوباء COVID-19، والعمل من أجل غدا أفضل وأكثر اخضراراً. وبما أن مشاكل الوباء لم تكن محايدة بين الجنسين، فإن

البرلمانيات بحاجة إلى دق ناقوس الخطر وقيادة الطريق لجعل أصوات النساء مسموعة. يدافع مكتب الاتحاد البرلماني الدولي وشركاؤه عن المساواة بين الجنسين ويهدفون إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في هيكله. بدأ منتدى الاتحاد البرلماني الدولي كتجمع غير رسمي للمندوبات في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، لكن لديه الآن تفويضًا رسميًا لإجراء تعديلات في مشاريع القرارات قبل اعتمادها بما يتماشى مع المعايير الجنسانية للاتحاد البرلماني الدولي وحقبة الجنسين

للأعضاء المشاركين في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي. وهناك حاجة إلى قيادة شاملة في القطاعين العام والخاص لتحقيق أجندة طموحة للإنعاش الأخضر تستجيب للمنظور الجنساني؛ أدى الوباء إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، مما يتطلب هياكل قوية لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة؛ كان على "إعادة البناء بشكل أفضل" للبرلمانات أن تأتي بنموذج يراعي الفوارق بين الجنسين. شارك منتدى الاتحاد البرلماني الدولي جدول أعمال المساواة بين الجنسين الخاص بصندوق العمل العالمي وسيدعم ولاية قوية للنوع الاجتماعي وآلية للقيادة والمساءلة للمساهمة في اقتصاد أكثر اخضرارًا.

ذكرت **صربيا** أنه بفضل نظام الحصص، انتقل البرلمان الصربي من 30% تمثيل نسائي في 2012 إلى 40% اليوم، ورأت أن الرجال بحاجة إلى أن يكونوا شركاء في WPF.

رحبت **تونس** بالفرصة المتاحة للبرلمانيات لتبادل الخبرات لأن لهن دور مهم في المساهمة في العدالة والمساواة. تم تمرير العديد من القوانين في تونس للسماح بالمشاركة القيمة للمرأة في صنع القرار السياسي،

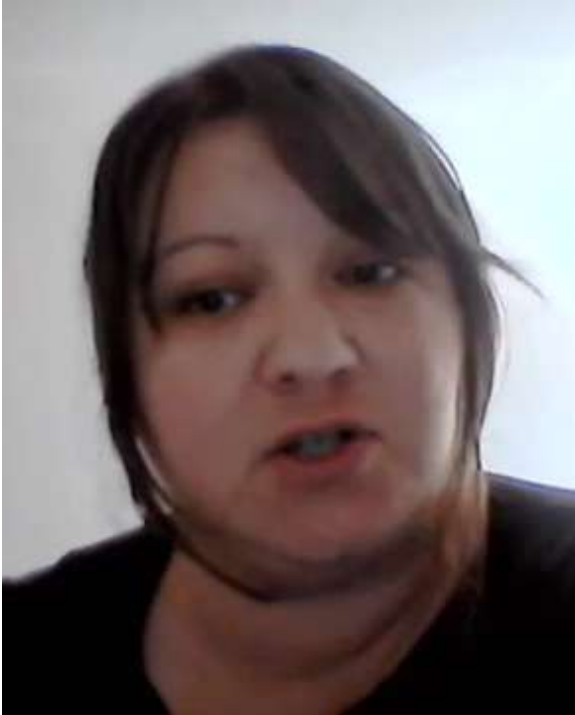


ودور إداري في قمة الهرم السياسي، على الرغم من أنه لا يزال محدودًا إلى حد ما. لعبت البرلمانيات دورًا مشجعًا في التحول الديمقراطي في البلاد. تم إحراز تقدم للحفاظ على الديمقراطية ودفع تنمية المرأة في الأدوار العامة في الجائحة كطاقم طبي ومنتطوع ومعلمات، ولإعمال حقوقهن.

وجددت **فلسطين** أن مجرد وجود النائبات في ظل الاحتلال مقيد ولا يمكن للنائبات مقابلة ناخبهن. كما يجب معالجة القضايا الخاصة اللاجئات الفلسطينيات من قبل صندوق العمل العالمي.

سلطت **البرتغال** الضوء على أهمية الاقتراح الخاص بـ WPF بسبب النضال الطويل من أجل التمثيل المتكافئ بين الجنسين في السياسة وعالم الأعمال وفي جميع أجزاء المجتمع بشكل عام. وفقًا للقانون الذي تم اعتماده في عام 2002، يجب أن تمثل المرأة 30%.

على الأقل من حصة صنع القرار السياسي، في حين أنه منذ عام 2009، يجب أن تضم جميع الانتخابات 40% على الأقل من المرشحات. وبالتالي، يمكن أن تكون النساء أعضاء في البرلمان، وكذلك في الهياكل المحلية. الآن تحتاج الشركات أيضًا إلى زيادة حصة النساء في مجالس إدارتها ليتم إدراجها في البورصة. سيسمح المنتدى البرلماني للمرأة في برلمان البحر الأبيض المتوسط المقترح بتبادل أفضل للخبرات بين البرلمانات من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي، حيث يوجد طريق طويل. ومع ذلك، فإن الطريق نحو حقوق النساء واللاجئين والأطفال وتحقيق التوازن بين الجنسين أطول حتى بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يجب أن يسمع صوت النساء وأن تؤخذ رؤيتهن في الحسبان في كيفية تأثير قرارات السياسة على حياتنا. تم تكرار الدعوة للاجتماع الافتتاحي لـ WPF الذي سيعقد في البرتغال.



شددت **كرواتيا** على أن النسوية ليست مقصورة على الجنس الأنثوي فقط، بل لتحقيق التوازن بين الجنسين. نظرًا لأن الرجال يمكن أن يكونوا نسويًا ممتازين، فلا ينبغي أن تعمل النساء في عزلة ويجب أن يكون الرجال قادرين على المشاركة في منتدى المرأة على أساس طوعي، على أساس أن القضايا التي تمت مناقشتها في المنتدى يتم عرضها في الجمعية العامة على جميع البرلمانيين. واقترح المندوب أيضًا أن تشمل الموضوعات التي ستتم مناقشتها تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وفجوات الدخل على أساس الجنس، والتوازن بين الجنسين، وخفض الضرائب، فضلًا عن تحديد نسبة 50% على الأقل من تمثيل النساء في البرلمانات.

وافقت **فرنسا** على أن الرجال يمكن أن يكونوا نسويًا صالحين ويجب أن يكونوا موضع ترحيب في WPF. كما تساءلت المندوبة عن سبب إبعاد النساء في الغالب إلى وظائف في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية، وأقل من ذلك بكثير في السياسة. والنساء أكثر تضررًا بالفقر، ولديهن فرص أقل في التعليم وسوق العمل. يجب أن تستند المناقشات إلى أدلة واضحة.

رحبت **الجزائر** بالمبادرة وأعربت عن أملها في أن تشارك بلادها بقوة، مؤكدة أنه في حين كان المقصود أن يكون WPF وسيلة للتفاوض بين البرلمانيين، إلا أنه ينبغي أن يكون أيضًا وسيلة لاهتمام الحكومات نفسها بالاتفاق على تعريف للديمقراطية. في الوقت الحالي، لا تزال حقوق الإنسان تركز على حقوق الرجال. لذلك، يجب إدراج حقوق المرأة في حقوق الإنسان بشكل عام وليس كمتغير.

دعمت **إيطاليا** المنتدى بشكل إيجابي باعتباره منبرًا مهمًا، واعتبرت المساهمات الواردة في النقاش الأكثر قيمة. وقد أظهر التصويت الأخير لصالح تعديل النظام الأساسي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالتمثيل المتوازن الاستعداد لدعم التحركات في اتجاه تمثيل أفضل بين الجنسين.

آمنت **رومانيا** بالمسؤولية الكبيرة للنائبات في تشجيع مشاركة المرأة في أدوار صنع القرار. في حين انخفض عدد النائبات إلى 17.5% في رومانيا، فلأول مرة تشغل المرأة منصب رئيس البرلمان. خلال الوباء، أصبح الدور الذي تلعبه المرأة أكثر بروزًا وأدى إلى زيادة الاهتمام بدور المرأة في عمليات صنع القرار. وشجع المندوب على التعاون الوثيق مع جميع المشاركين في المنتدى.

وهنأت **فلسطين** إطلاق المنتدى وأعربت عن تقديرها لتأسيس WPF أثناء الرئاسة الجنوبية للبرلمان البحر الأبيض المتوسط. في فلسطين، امتلكت المرأة مكانة فريدة مثل الجدات اللطيفات، والأمهات المناضلات، والمربية، والزوجة، وكذلك الابنة الرائعة. بالإضافة إلى ذلك، شاركت النساء في كل مجال من مجالات العمل كعلماء وصحفيين وأساتذة. مع أخذ ذلك في الاعتبار، ستدعم فلسطين عمل WPF.

في الختام، شكرت **حضرة السيدة/ ليما** جميع المشاركين على مساهماتهم وأعلنت أن أمانة برلمان البحر الأبيض المتوسط ستجمع مدخلات من جميع الوفود للمساعدة في تحديد هيكل المنتدى بشكل أكبر.

## جلسة بعد الظهر الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

افتتح **حضرة السيد/ بيدرو روك (البرتغال)**، رئيس اللجنة الدائمة الثانية لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، الجلسة بتلخيص بعض الإنجازات الرئيسية للجنة الدائمة الثانية ولجنة برلمان البحر الأبيض المتوسط للتجارة والاستثمارات منذ الجلسة العامة السابقة، مع التركيز على التحديات والفرص الاقتصادية والبيئية التي واجهها أعضاء البرلمانات في سياق جائحة COVID-19.

وسلط الضوء على سلسلة من الفعاليات التي نظمت في يوليو 2020، وفي مارس 2021 مع TURKPA، والتي تهدف إلى تعزيز الاستثمارات وريادة الأعمال، واستراتيجيات التعافي بعد الجائحة القائمة على الاستدامة، والرقمنة، والتوزيع العادل للقاحات. استفادت الفعاليات من مدخلات الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) وبنك الاستثمار الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، من بين آخرين.

سلط **حضرة السيد/ روكي** الضوء على حاجة البرلمانات للاستفادة الكاملة من خطط التعافي من فيروس كورونا (كوفيد-19) لدفع العمل المناخي إلى الأمام من خلال سياسات متماسكة وقائمة على الأدلة لدعم البرلمانيين في جمع المعلومات والمعرفة حول استراتيجيات التخفيف والتكيف الفعالة، عزز برلمان البحر الأبيض المتوسط شراكاتها مع مختلف الشركاء الدوليين، وكانت بصدد توقيع اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP / MAP).



وستواصل تمثيل البعد البرلماني داخل اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة. أعاد الرئيس التأكيد على مساعي المنظمة لإنشاء تحالف إقليمي لحياد الكربون، والتعاون الوثيق مع منظمي الطاقة في البحر الأبيض المتوسط (MedReg) ومشغلي أنظمة نقل البحر الأبيض المتوسط (Med-TSO) لتعزيز تطوير أنظمة طاقة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة. كما أعلن عن تعاونه مع جامعة نابولي بارثينوب في إعداد تقرير سياسي حول أمن الطاقة في البحر الأبيض المتوسط. أخيراً ، سيستضيف برلمان البحر الأبيض المتوسط اجتماعاً رفيع المستوى في يوليو لإعداد البرلمانيين لمفاوضات المناخ الدولية والإقليمية COP26 التي ستعقد في غلاسكو (المملكة المتحدة) في الخريف ومؤتمر COP22 المتوسطي في أنطاليا، تركيا.

أكد **حضرة السيد/ فرانشيسكو لا كاميرا**، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، في خطابه الرئيسي، على أهمية المشاركة الإقليمية في وقت يتسم بهشاشة اجتماعية واقتصادية دراماتيكية. وأشار إلى أن تأثير الوباء على المجتمعات، إلى جانب تهديد تغير المناخ، يمكن أن يؤثر بشكل خطير على استقرار المنطقة الأوروبية المتوسطية والخليجية. وأوضح أن زيادة درجتين مئويتين في البشر يمكن أن تحدد الفرق بين المرض والصحة، والشيء نفسه ينطبق على كوكب الأرض. ومع ذلك ، فقد قدم أيضاً للبرلمانيين شعوراً واضحاً بالتفاؤل، موضحاً أن منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تنعم بموارد كبيرة من الطاقة المتجددة، لديها القدرة على أن تصبح مركزاً للطاقة المتجددة. في وقت يتسم بالنمو السكاني السريع والطلب المتزايد على الطاقة، سيسمح التحول الي الطاقة الخضراء بتجديد المرونة الاقتصادية وخلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي منخفض الكربون. في عام 2020، أدى 80% من الطاقة الجديدة العالمية المستمدة من مصادر متجددة إلى تخفيضات كبيرة في التكلفة واعتقاد متزايد بأن الطاقة الخضراء لا تفيد البيئة فحسب، بل أيضاً النمو الاقتصادي. واختتم بيانه بدعوة إلى العمل، ودعا صانعي السياسات للاستجابة الفورية لحالة الطوارئ المناخية ومواءمة خطط التعافي مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs).



أشار **حضرة السيد/ جوليو سينتيميرو (إيطاليا)**، الرئيس المشترك للجنة برلمان البحر الأبيض المتوسط المعنية بالتجارة والاستثمار، إلى ثلاثة مسارات رئيسية اتبعتها اللجنة في العام الماضي: تشجيع وجذب فرص الاستثمار، وتعزيز خلق فرص العمل، وتعزيز التجارة والسياحة في جميع أنحاء المنطقة. وفي سياق الفرص الاستثمارية، شدد سيادته على الدور الحاسم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، التي تمثل قلب النسيج الاقتصادي في دول منطقة البحر المتوسط والخليج. كما شدد على التزام الفريق ببناء شراكات تهدف إلى تعزيز معايير الاستثمار المشتركة والتمويل المستدام عبر منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط.

فيما يتعلق بخلق فرص العمل، يجب أن تهدف السياسات الإقليمية إلى تجاوز مستويات العمالة ما قبل للوباء واستهداف خطط حماية العمالة مع إيلاء اهتمام خاص للسكان الضعفاء والمهمشين. بناءً على ملاحظات المتحدث السابق، أشار الرئيس إلى تأثير خلق فرص العمل الواضح للطاقة المتجددة، على عكس صناعة الوقود الأحفوري. وفي هذا الصدد، عملت المنظمة مع الشبكات البرلمانية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحسين التقارب التنظيمي بشأن تكامل سوق العمل لتطوير القطاع الأخضر على المستوى الإقليمي. دعم الفريق الاقتصادي تنفيذ مبادرة أيام الجنوب في كاسيرتا / نابولي، والتي تهدف إلى تعزيز التجارة والتأزر التجاري بين كلا الشاطئين. تم إنشاء مجموعة قطاعية جديدة داخل اللجنة، مخصصة حصريًا للترويج السياحي وترأسها حضرة السيد/ كرابوفيتش، رئيس وفد الجبل الأسود لدى المنظمة. واختتم الرئيس بالتأكيد على أن بقاء أي مبادرة على المدى الطويل يعتمد على مدى معالجتها لتغير المناخ وتبني الاستدامة كمبدأ إرشادي لها.



أعلن **حضرة السيد/ دراغان كرابوفيتش (الجبل الأسود)**، رئيس المجموعة القطاعية لترويج السياحة ضمن فريق برلمان البحر الأبيض المتوسط المعني بالتجارة والاستثمار، عن اهتمام الجبل الأسود باستضافة الاجتماع الأول لمنتدى برلمان البحر الأبيض المتوسط / منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والاستثمارات، مع جلسة خاصة مخصصة لانتعاش السياحة. وسلط الضوء على أن الجبل الأسود أصبحت الآن وجهة سياحية دولية حديثة وأول دولة بيئية في العالم، حيث ركزت على مدار الثلاثين عامًا الماضية على الحفاظ على الطبيعة والتراث الثقافي. أعرب عن سعادته بجذب الانتباه السياسي إلى هذا الموضوع الهام، بصفته الرئيس الحالي للجنة برلمان البحر الأبيض المتوسط للتجارة والسياحة.

عرض التقرير والتوصيات حول "الأثر الاقتصادي لـ COVID-19 في منطقة اليورو-متوسطي ومنطقة الخليج في عام 2020: استجابة السياسات لتحقيق انتعاش فعال" بقلم حضرة السيدة/ ليوبيكما ماكسيمجوك (كرواتيا)، المقرر المعني بالاقتصاد. صرحت حضرة السيدة/ ماكسيمجوك أن الوباء أدى إلى أسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير، مع انخفاض يصل إلى 44 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأكثر ضعفًا في منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط. أظهرت الأزمة هشاشة سلاسل القيمة العالمية وأهمية التنوع المالي. وشددت على أن العودة إلى "الوضع الطبيعي القديم" لم تكن كافية، ودعت إلى أن تركز استراتيجيات الانتعاش الاقتصادي على ثلاثة مجالات للسياسة: 1. إعادة إطلاق الاقتصادات القائمة على الشمولية، لا سيما للنساء والشباب والعاملين في القطاع غير الرسمي. 2. إحياء السياحة في المنطقة: مبادئ توجيهية منسقة وتدابير السلامة، والتي من أجلها ستعمل لجنة برلمان البحر الأبيض المتوسط للسياحة ضمن الفريق الاقتصادي مع الشركاء المعنيين لتعزيز إعادة إطلاق هذه الصناعة الحيوية بشكل سريع ومستدام. 3 - الانتعاش كفرصة لتسريع التحولات الخضراء والرقمية من أجل نماذج مستدامة للتنمية والازدهار الاقتصادي: تحسين الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية وتطويرها بشكل عادل، إلى جانب التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للمنطقة على نطاق عالمي.

قرأ الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط التوصيات المتعلقة بالتأثير الاقتصادي لفيروس كوفيد-19 في المنطقة الأورومتوسطية والخليج في عام 2020، والتي تضمنت دعوة إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتنفيذ الكامل للسياسات التي تدعم تحقيق أجندة 2030 و اتفاقية باريس.

## نقاش برلماني

شددت **اليونان** على أهمية التعاون في مجالات السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي والسياحة في المنطقة وشددت على سلسلة من التدابير التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من تأثير الوباء على الاستدامة الاقتصادية: عملية الحرية، خطة العمل الوطنية للتلقيح؛ الخطط الوطنية لتحسين القدرة التنافسية للبلاد من خلال تدابير مبتكرة؛ واستراتيجيات لتعزيز الاستدامة البيئية للشركات الصغيرة والمتوسطة. ودعا الوفد إلى إنشاء أطر مؤسسية للسماح لدول البحر الأبيض المتوسط بتسهيل آليات التمويل وتبادل الخبرات والمعرفة. ولهذه الغاية، دعمت تعزيز تعاون برلمان البحر الأبيض المتوسط مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي في مساعيهم لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمبتدئة. كما شددت على أن فرص العمل يجب أن تأخذ في الاعتبار صغار السن.

أكدت **البرتغال** على أن إنعاش السياحة سيكون مهمًا للانتعاش التجاري والعمالة للبلدان في جميع أنحاء المنطقة بأشكال جديدة من التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف بدلاً من التعاون الاقتصادي الأحادي من أجل تمويل الانتعاش. كان التوزيع الأكثر إنصافًا للقاحات، والوصول العادل إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات، والمشاركة النشطة لجميع البرلمانات في أنماط الحياة بعد الوباء ونماذج النمو الاقتصادي ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. عانت البرتغال من خسائر فادحة في

الإنتاج والصادرات والطاقة والسياحة مع ارتفاع معدلات البطالة، ونفذت الحكومة البرتغالية خطة انتعاش اقتصادي مدتها 20 عامًا لبناء نموذج اقتصادي مرن. وأعرب المندوب عن تقديره للمبادرات القيمة والشراكات التي أقامتها الجمعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وسلّطت **الإمارات** الضوء على أهمية تعافي الاقتصاد العالمي بعد تراجع العرض والطلب ومحدودية فرص العمل، مما أدى إلى تراجع التحويلات بسبب الوباء. وأوصى الوفد بوضع استراتيجية مشتركة بين الدول الأورومتوسطية والخليجية لمواجهة التحديات التي تعبر الحدود والقطاعات. كما ينبغي أن تشمل الرعاية الصحية والانتعاش الاقتصادي، تغير المناخ، ومساعدة البلدان على بناء قدراتها للتغلب على التحديات الاقتصادية والمناخية.

وشدد **الأردن** على أهمية التعاون في القضايا الاقتصادية والبيئية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي على المستوى الإقليمي، حيث يلزم اتخاذ إجراءات وطنية وإقليمية لحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. كان الجانب السياسي وراء الجهود التعاونية مهمًا بالتأكيد لمنطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط في ضوء المخاوف بشأن الموارد المشتركة، وإدارة المنبع والمصب للمسطحات المائية، وارتفاع تملح المياه الجوفية.

كان الأردن يتطلع إلى إنشاء مراكز بحث وتطوير بالتعاون مع مصر وإسرائيل وفلسطين لمعالجة آثار تغير المناخ على تأثيرات التملح على المحاصيل؛ مع دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة المتجددة؛ ومع البرتغال بشأن الاستراتيجيات الجيوسياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشار **سان مارينو** إلى أن الدولة ليست جزءًا من الاتحاد الأوروبي، ولم يكن لديها إمكانية الوصول إلى آلية التطعيم الأوروبية ضد COVID-19، ولا إلى صناديق التعافي من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أصبحت سان مارينو دولة خالية من COVID-19، حيث تم إجراء 88.6% من اللقاحات بلقاح Sputnik V و 11.4% بلقاح Pfizer، وهو جهد ممول بالكامل من الموارد الداخلية. وشدد الوفد على ضرورة الاعتراف بفعالية جرعتين سبوتنيك الخامس بنسبة 99.3% في جوازات سفر التطعيم الدولية والترويج لها لتقديم دعم ملموس للسياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة في طريق الانتعاش الاقتصادي.

وشددت **فلسطين** على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتفشي جائحة كوفيد-19 أثر أيضًا على اقتصاد البلاد وأمنها الغذائي والصحي. الآن كان السكان يتجهون نحو اقتصاد جديد من التعاونيات الزراعية والتضامن التجاري. ساعدت تبرعات الحكومة الفلسطينية والمصارف والجمعيات الكبيرة على منع انهيار الاقتصاد والبنية التحتية، بينما دفع الركود السلطة الفلسطينية إلى العمل بجدية أكبر من أجل الاستقلال الاقتصادي والحكومي عن إسرائيل.

ركزت قبرص على تأثير COVID-19 على الهياكل الاقتصادية العالمية وعلى البلدان الأصغر والأفقر التي تفتقر إلى البنى التحتية للصحة والرفاهية الاجتماعية. لضمان عدم تخلف أي دولة عن الركب، احتاجت دول جنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والخليج إلى التضامن والموارد من البلدان الأكثر ثراءً، لا سيما لاستراتيجيات التطعيم، مع التركيز على حماية الأرواح البشرية وإنقاذها، بدلاً من ربح شركات الأدوية.

وتعهدت **إسرائيل** بدعم جميع جوانب التعاون الإقليمي لصالح الشعب، ورحبت بالتعاون مع الأردن. وأصر الوفد على أن الذروة الأخيرة في العنف في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بدأت مع قيام حماس بقصف أهداف إسرائيلية بالصواريخ. علاوة على ذلك، دعا الوفد إلى تخصيص أفضل للمساعدات لدعم الاقتصاد والصحة وحماية البيئة في المنطقة، وليس للأغراض العسكرية. بعد وقف إطلاق النار الأخير، من الممكن الآن استئناف المفاوضات لتحقيق السلام على قدم المساواة.

واتفقت **رومانيا** على ضرورة بذل جهود مشتركة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع السياحة للتعافي. أنشأت الدولة أدوات لتسهيل القروض وتشجيع الاستثمارات والتنمية الخضراء، وكانت تأمل في تعزيز السياحة كأداة فعالة للانتعاش الاقتصادي.

لقد غيرت **الجزائر** سياسات البلاد أثناء الوباء، حيث وضعت استثمارات لتوفير الموارد اللازمة مع الحفاظ على كرامة السكان. على الرغم من إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بجدول أعمال 2030، يجب أن تركز جهود أكبر على الحماية الاجتماعية بعد الجائحة ومساعدة السكان. وتحقيقاً لهذه الغاية، صممت الجزائر خطة عمل بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية لمساعدة البلاد على بناء سياسات مالية ونقدية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والشمولية المحلية.

دعت **سوريا** إلى زيادة التعاون في القضايا الاقتصادية، وهو أمر صعب للغاية في زمن الحصار. وبهذا المعنى طالب الوفد بإلغاء الإجراءات الأحادية الجانب ورفع الحصار لما لها من عواقب وخيمة على الشعب السوري.

وأكدت **تونس** أن البلاد عانت أكثر من غيرها من الإغلاق وتوقف السياحة والتجارة وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض قيمة العملة الوطنية. ومع ذلك، عملت جميع أجزاء المجتمع من أجل دعم الأسر، وتعزيز العمل عن بعد والتعليم للحد من التأثير المباشر للوباء. ودعا الوفد إلى التعاون لدعم الاستثمارات في استراتيجيات الصحة والتطعيم، وزيادة التجارة في المنتجات الزراعية، وجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة ازدهار.



**عرض التقرير والتوصيات حول "التغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: دعوة عاجلة للتعاون" بقلم حضرة السيد/ آن بيريا (فرنسا)، مقرر برلمان البحر الأبيض المتوسط المعني بالبيئة.** قدم المقرر لمحمة عامة عن حالة وعواقب التغيرات المناخية والبيئية في منطقة الأورو متوسط والخليج. وسلط الضوء على كيف أن كوكب الأرض في عام 2020 لم يشهد سوى انخفاض طفيف في تلوث الهواء، على الرغم من تدابير الإغلاق. أدى الاحترار السريع للهواء والماء، إلى جانب موجات الحر البحرية وخسائر التنوع البيولوجي والظواهر الجوية الشديدة، بالعلماء إلى تعريف البحر الأبيض المتوسط على أنه نقطة ساخنة لتغير المناخ.

وأشار إلى أن المنطقة ستفقد نصف مواردها من المياه العذبة بحلول عام 2050، مما يحفز الحاجة الملحة إلى إدارة أفضل للموارد النادرة.

سلط المقرر الضوء على ثلاث طرق يمكن من خلالها للبرلمانات الأعضاء في برلمان البحر الأبيض المتوسط العمل معًا للعمل المناخي:

- التبنى السريع للإعلانات الوطنية للطوارئ البيئية: الإنضمام إلى تحالف إقليمي بشأن حياض الكربون بحلول عام 2050 واعتماد ضريبة الكربون المضافة. في COP26 و COP22 المتوسطي، سي طرح برلمان البحر الأبيض المتوسط الدور الحاسم للبرلمانيين في المنطقة في تطوير سياسات مناخية متماسكة.
- ضمان حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية: انخفض عدد أسماك البحر الأبيض المتوسط بنسبة 34% منذ عام 1950، لكن 92% من الأرصد كانت تتعرض للاستغلال المفرط. تطلب النمو السكاني في المنطقة واستنفاد الموارد سياسات متكاملة لإدارة الصيد والزراعة للحفاظ على التنوع البيولوجي.
- اعتماد الاستدامة والدائرية في النماذج الاقتصادية للسماح بالتعافي المرن والتطوعي: يجب أن يصبح تحسين منع التلوث واعتماد نماذج جديدة لاستخدام الموارد أولوية قصوى لجميع الحكومات.

اعتمد انتعاش المنطقة على المدى الطويل على نهج شاملة لحماية الطبيعة والسكان المحليين. إن الانتقال السريع إلى مجتمعات محايدة للكربون وبالتالي ضمان الازدهار للأجيال القادمة أمر بالغ الأهمية. ساعدت مجموعة من توصيات البرلمانيين في وضع الاستدامة والعمل المناخي في قلب السياسات النقدية والمالية للتعافي بعد COVID-19. كان على أعضاء برلمان البحر الأبيض المتوسط تصميم سياسات مناخية تحترم التقاليد المحلية وتدعم أهداف اتفاقية باريس وجدول أعمال 2030 واتفاقية برشلونة.

بعد تلاوة الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط للتوصيات المتعلقة بقضية "التغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: دعوة عاجلة للتعاون"، تم افتتاح النقاش البرلماني.

وحث **البرتغال** على اتخاذ إجراءات محلية وإقليمية لمواجهة التهديدات التي يشكلها تغير المناخ والتدهور البيئي لمنطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط. وسلط الضوء على وجه الخصوص على الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للقطاعين البحري والزراعي، فضلاً عن خفض سريع في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كان تغير المناخ على رأس أولويات البرتغال لضمان انتقال عادل، وتوقعت الدولة محاسبة الحكومات على وعودها. علاوة على ذلك، شدد الوفد على أن الهدف الأوروبي المتمثل في خفض انبعاثات الكربون بنسبة 55% بحلول عام 2030 أمر حتمي.

وأكدت **فلسطين** كيف عانت بيئة البلاد من الاحتلال الذي أثر على الموارد المحلية المختلفة مثل المياه والطاقة والثروة السمكية. أثر إنشاء المناطق الصناعية بشكل مباشر على الأراضي الفلسطينية وأنتج مخلفات كيميائية وغازات خطيرة، بالإضافة إلى حرمان الأراضي وإنشاء مستعمرات في المناطق الخضراء.

إن تهريب النفايات الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية يتعارض مع القانون الدولي ويدمر المحميات الطبيعية بالقرب من البحر الميت.

وشكر رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط الجميع على العمل الممتاز والمقررين وموظفي اللجنة الدائمة الثانية والمترجمين الفوريين وجميع المشاركين في المناقشات الحية.

## الجمعة 4 يونيو جلسة اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالتعاون السياسي وقضايا الأمن

رئيسة الجلسة علياء بوران (الأردن)، رئيسة اللجنة الدائمة الأولى لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، أبرزت رئيسة الجلسة القضايا المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة مشددة على ضرورة احترام القانون الدولي واتباع الإجراءات الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. استمرت المنطقة في مواجهة مناخ أمني صعب يتسم بالصراعات والأزمات السياسية وغياب الاستقرار الدائم. تأثر الشرق الأوسط مؤخرًا بدورة جديدة من العنف في غزة، حيث قتل الأبرياء ودُمر جزء كبير من البنية التحتية المدنية.



إذ كان من الضروري إيجاد حل دائم يسمح للأطراف والمنطقة وبقية العالم بالعيش في سلام وأمن. كما كانت الحاجة ماسة إلى خطوات استباقية للعودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حل الدولتين باعتباره الخيار الوحيد فيما يتعلق بالقانون الدولي لكلا الشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، لتحقيق تطلعاتهم المشروعة في الحكم بأنفسهم، والعيش جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها في سلام وأمن. وفي غضون ذلك، تم تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة والموارد اللازمة لمعالجة الحالة الإنسانية في غزة وخارجها.

وبينما كانت ليبيا تظهر بعض المؤشرات الواعدة على إحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية، استمرت المعاناة الإنسانية الكبيرة في سوريا. وقد شكلت المعدلات المقلقة للعنف والإرهاب والأزمات الإنسانية تهديدات كبيرة في منطقة الساحل وأجزاء من إفريقيا جنوب الصحراء، والتي إذا تركت دون معالجة ستوفر أرضاً خصبة لامتداد الأنشطة الإرهابية خارج هذه المناطق. ووفقاً للأمم المتحدة، يمثل اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وفي سوريا والعراق، ظلت قضية الناجين من داعش دون حل وأصبحت تشكل تهديدات وتحديات إرهابية في المنطقة. إن البلدان الأعضاء في

برلمان البحر الأبيض المتوسط تحتاج إلى النظر عن كثب في وضع مواطنيها المحتجزين في أراضي داعش السابقة حيث أن الاحتجاز في ساحة المعركة كان بطبيعته مؤقتًا وليس خيارًا مستدامًا. وشكلت عودة الإرهابيين إلى الإجرام قضية رئيسية أخرى، حيث أن العديد من الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم إرهابية سيطلق سراحهم في المستقبل القريب. إن برلمانات البحر الأبيض المتوسط بحاجة إلى معالجة الثغرات التشريعية التي قد تحاول هذه المجموعات استغلالها، كما ينبغي إعادة تقييم فعالية الجهود الرامية إلى إزالة التطرف. لقد وقع برلمان البحر الأبيض المتوسط اتفاقية تعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل المزيد من الإجراءات المشتركة في مجالات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، كما شارك في تنظيم العديد من المؤتمرات الرئيسية حول الإجراءات البرلمانية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن تقتنر السياسة الأمنية دائما بالتنمية الاقتصادية الشاملة والتمويل، وتعزيز الحوكمة، ومعالجة الأمن البيئي، والتركيز على توفير الفرص للناس. و ظل برلمان البحر الأبيض المتوسط يمثل المنصة الفريدة والأفضل للدبلوماسية البرلمانية بسبب خبرته ومعرفته بالمنطقة. وأكدت رئيسة الجلسة على أن كل ما يحدث في الشرق الأوسط له تأثير كبير على المنطقة حيث أن جميع المناطق مترابطة.

في رسالة مسجلة، أشار حضرة السيد/ محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومدير مكتبها بمنطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى تقرير برلمان البحر الأبيض المتوسط حول القضايا الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بغرب أفريقيا والساحل. يمثل وصول المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني مخاوف رئيسية؛ إذ يجب أن يستمر التعاون على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. إن مكافحة انعدام الأمن يجب أن تراعي الاحترام الكامل لالتزامات حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل، التي ينبغي للبرلمانيين أن يلعبوا فيها دور رئيسي. التزمت استراتيجية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بدعم إصلاحات قطاع الأمن في منطقتي الساحل وغرب أفريقيا ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات. وقد اعتمدت على الشراكات والمبادرات الرئيسية لضمان الأمن الاقتصادي للسكان المحتاجين. في عام 2017، سمح التعاون مع الاتحاد الأفريقي باعتماد استراتيجية حوض بحيرة تشاد لتهيئة الأرضية بغية تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. كما تغطي الشراكات الإقليمية بشأن الحوكمة موضوعات مثل إنشاء منبر لوزراء العدل، والتعاون المؤسسي بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسألة النوع الاجتماعي والشباب. ويظل نقص تمثيل النساء والشباب في منديات صنع القرار أحد أكبر التحديات في المنطقة. وبالاشتراك مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أطلقت مبادرات رئيسية تركز على الصراع بين المزارعين والرعاة، وعلى تأثير تغير المناخ. وفي هذه الأوقات العصيبة كان دور البرلمانيين أساسيًا لمد الجسور وتعزيز الثقة تجاه السكان، والأهم من ذلك تجاه النساء والشباب.

عرض تقرير وتوصيات حول موضوع " القضايا الأمنية المؤثرة في منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط"، يقدمه عضو مجلس المستشارين **حضرة السيد/ لحو المربوح (المغرب).**



ملحوظة: اعتباراً أنه تم الانتهاء من التقرير في نهاية أبريل 2021، فإنه لم يشمل آخر التطورات في الشرق الأوسط. تم شكر جميع الوفود التي قدمت تعليقات إلى أمانة برلمان البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما فلسطين، وبالمثل تشجيع الآخرين على تقديم تعليقاتهم ومقترحاتهم أثناء المناقشة.

أشار المقرر إلى بيانات الأمم المتحدة حول الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط محيلاً إلى 220 ضحية في فلسطين، من بينهم 66 طفلاً أبرياء، وعلى الجانب الإسرائيلي قتل ما لا يقل عن 10 أشخاص بالإضافة إلى تدمير أكثر من 130 مبنى يضم أكثر من 600 وحدة سكنية وتجارية في غزة بما في ذلك مكاتب وسائل الإعلام الدولية.

توصلت ليبيا إلى وقف إطلاق نار ناجح بعد سنوات من المواجهات القاسية، وهو إنجاز يرجع أيضاً إلى العمل الرئيسي الذي قامت به اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 والأمم المتحدة. ومع ذلك، شكلت الخلافات الأخيرة بشأن الدستور الجديد والانتخابات المقبلة مصدر قلق كبير، ويأمل برلمان البحر الأبيض المتوسط في التوصل إلى توافق الآراء وإلى انتخابات عامة ناجحة، مبدئياً استعداداً لدعمها. في سوريا، كان الوضع العام سيئاً مع الزيادات الحادة في أسعار الإمدادات الأساسية وانعدام الأمن الغذائي.

قرر مكتب برلمان البحر الأبيض المتوسط مؤخراً إدراج اليمن في عمله نظراً لتأثير الأزمة الخطيرة على الأمن الجماعي. يتوجب على برلمان البحر الأبيض المتوسط إظهار التضامن مع السكان المدنيين إذ يحتاج الآن أكثر من 30 مليون شخص منهم إلى شكل من أشكال المساعدة. وتعهد برلمان البحر الأبيض المتوسط، في اجتماع عقده مؤخراً مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السيد مارتن غريفيث، بدعم العملية السياسية فور التوصل إلى وقف إطلاق النار.

ظلت الحالة في منطقة الساحل الغربي، وحوض بحيرة تشاد، وشرق أفريقيا، وموزمبيق، وكذلك الأحداث الأخيرة في مالي وتشاد، مصدر قلق كبير. وفي منطقة الساحل الغربي، احتاج 13.4 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، بزيادة قدرها 60% في عام واحد، ونزح حوالي خمسة ملايين شخص، بما في ذلك 870.000 لاجئ.

وفي حوض بحيرة تشاد، قد يواجه 27.1 مليون شخص أزمة غذائية قريباً، بزيادة قدرها عشرة ملايين في عام واحد فقط. وكانت التوغلات الأخيرة في شمال شرق نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزمبيق مثيرة للقلق. واستلزم ذلك من البرلمانيين، ولا سيما أعضاء برلمان البحر



الأبيض المتوسط، العمل من أجل السلام والأمن والاستقرار في المنطقة من خلال الدبلوماسية البرلمانية كأداة قادرة على حشد الدعم السياسي اللازم لجميع الجهود الإنسانية.

بعد قراءة الأمين العام للتوصيات حول موضوع "القضايا الأمنية المؤثرة في منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط"، تم فتح باب المناقشة البرلمانية .

أوضحت **سوريا** أنه بعد عشر سنوات من النزاع، تدهورت الظروف التعليمية والاجتماعية. حيث لا يزال العديد من الجماعات المسلحة والمرترقة وارهابيي داعش والقوات الأجنبية متواجدين، حيث أوقفوا إمدادات المياه عن ملايين الأشخاص ومنعوا وصول الطلاب لأداء امتحاناتهم النهائية، كما يتم استخدامهم لأغراض الاتجار والابتزاز، سرقة المحاصيل، حرق حبوب المزارعون المعارضون وقتل وجرح مدنيين. كان الجيش الأمريكي يحتجز أسرى من داعش، مانعا الوصول للجيش السوري. والتزم وفد وطني عينته الحكومة السورية بتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 2254 (2015) لوضع دستور جديد، لكن هذه المهمة لم يشاركها الطرف الآخر. واقترح هذا الوفد نوا ضمن التوصيات لرفع الحصار عن سوريا.



أكدت **البرتغال** من جديد أن الوباء أدى إلى تفاقم تحديات الأمن والاستقرار الكبيرة التي واجهتها منطقة البحر الأبيض المتوسط على مدى العقود العديدة الماضية، مما أدى إلى زيادة شبكات الاتجار بالبشر والهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط. لم تنجح نداءات الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار العالمي والجهود المبذولة لحل قضية الشرق الأوسط. وينبغي استئناف بسرعة المفاوضات من أجل حل الدولتين في ضوء القرارات الدولية ذات الصلة.

كما سلط الوفد البرتغالي الضوء على الوضع المتروكي في موزمبيق وضرورة منع شبكات الإرهاب الدولي من العمل في إفريقيا. لقد تواجد فريق تقني من الاتحاد الأوروبي في الميدان لإعداد بعثة الاتحاد الأوروبي في كابو ديل جادو، وتم تدريب القوات العسكرية الخاصة. وتظل الدبلوماسية البرلمانية والجهود التعاونية مهمة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

أكدت **فلسطين** من جديد أن الاحتلال وثورات السكان في القدس أظهرت للعالم معاناة الفلسطينيين على نحو ما سجلته هيومن رايتس ووتش ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. لن يقبل الفلسطينيون أبداً بالحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة، ولن يتوقف القتال حتى تتوافر الظروف المناسبة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. و تم شكر مصر والأردن على مفاوضاتهما لوقف إراقة الدماء. فيما يتعلق بهذه القضية، كان برلمان البحر الأبيض المتوسط بحاجة إلى اتخاذ إجراءات من أجل سلام شامل.



رأت **إسرائيل** الأمل في أن الحكومة الجديدة بمشاركة فلسطينية قد تعمل بشكل جيد نظرا لكون الدولة مجتمع مفتوح. وأعرب المندوب عن أمله في السلام والاستقرار في المنطقة والعودة إلى طاولة المفاوضات، وشكر قادة دول الجوار على الدور المهم. فإن الطريق الوحيد نحو السلام والاستقرار في المنطقة هو من خلال المفاوضات. وللعلم فقط، فإن العديد من التبرعات لإعادة إعمار المدارس في غزة قد استخدمت في الثكنات والأنفاق والصواريخ التي أرسلتها حماس والجهاد الإسلامي صوب إسرائيل و التي أبتها حتى السلطة الفلسطينية.

شددت **الجزائر** على أن تحديات السلام ومحاربة الإرهاب مسألتان مترابطتان في المنطقة. فالبلدان الكبيرة بحاجة إلى الخروج من استراتيجية ضيقة الأفق والعمل من أجل السلام والاستقرار. لقد عانت الجزائر من العنف و استخلصت الدرس، والآن يجب مواجهة العنف في الشرق الأوسط. لقد رفعت أكثر من 140 منظمة دولية صوتها لصالح الشعب الفلسطيني، ولكن كانت هناك حاجة إلى معالجة جوهر المشكلة والعمل من أجل حل الدولتين الذي كان برلمان البحر الأبيض المتوسط منتدى مناسباً له. لقد عملت الجزائر على محاربة الفساد ودعم الشباب، وخطت لإجراء انتخابات في المستقبل القريب.

**ذُكرت فلسطين** بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لم يرد ذكره بشكل عادل في توصيات اللجنة الدائمة الأولى لبرلمان البحر الأبيض المتوسط. وأعرب الوفد عن رغبته في معاملة عادلة وأن يتم التنديد بهذه الهجمات. وأعرب البرلمان الأوروبي عن التضامن الدولي ضد الاحتلال مطالباً بوقف عمليات الإخلاء. كان الفلسطينيون يطالبون فقط بالعيش بسلام.

وشدد **المقرر** على أن برلمان البحر الأبيض المتوسط هو منبر لتوحيد الأصوات الصادقة لتمكين من معالجة مخاوف الطرفين. تناولت مبادرة السلام العربية لعام 2002 التي تبنتها 53 دولة عربية وإسلامية مخاوف الأمن مع المسؤولية عن السلام والأمن في المنطقة. فهي لا تزال مطروحة على الطاولة وسيؤدي اعتمادها إلى حل قائم على أساس دولتين.

وافقت **سان مارينو** في أبريل 2021 على قانون محدد لمساعدة القاصرين المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، الذين أجبر الكثير منهم على العيش في ظروف سيئة مع وصول ضئيل إلى الخدمات الأساسية. لقد تصرف سان مارينو من منطلق التضامن وبقية على استعداد للمساهمة في مكافحة هذه القضية، على أمل أن تكون تدابيرها بمثابة مثال للإنسانية التي يجب أن ترافق عمل المنطقة واستعادة السلام الدائم في أقرب وقت ممكن.

وقد نجحت **تونس** في مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الجزائر وجيران آخرين، وظلت مصممة على تعزيز الديمقراطية. لا ينبغي أن تعتمد الاستجابة لقضايا الهجرة والإرهاب والسلام التي نوقشت في المنظمة على القرارات السياسية فحسب، بل يجب أن تستند إلى نهج تنموي. تطلب التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط تبادل الخبرات والتجارب في جلسات خاصة وضمن ورش عمل.

## عرض تقرير وتوصيات حول موضوع " مكافحة تفاقم خطر الإرهاب في المنطقة الأورو متوسطية"، يقدمه حضرة السيد/ جينارو ميغليوري (إيطاليا)

أشار المقرر إلى المناطق التي تحتاج إلى مراقبة دقيقة للحيلولة دون أن تصبح تهديدات إرهابية خطيرة في المستقبل القريب : 1. النظر في التهديد المحتمل الذي يشكله الآلاف من المنتسبين السابقين لداعش، بما في ذلك المقاتلون والنساء والأطفال الذين لا يزالون رهن الاحتجاز في ساحة المعركة في سوريا والعراق دون حل شامل ودائم.



يجب أن تستقبل بلدانهم الأصلية القاصرين والنساء المقيمين في هذه المرافق، امتثالاً للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وبالمثل، كانوا بحاجة إلى الوصول إلى برامج إزالة التطرف لمنع تهديدات العودة إلى الإجرام. 2. في عام 2020 وحده ، مثلت نسبة 41% من جميع ضحايا الإرهاب من إفريقيا، وخاصة من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. علاوة على ذلك، ظلت مناطق موزامبيق والقرن الأفريقي مصدر قلق كبير للجماعات الإرهابية - لا سيما داعش والقاعدة وبوكو حرام - التي تقوم بتجنيد الأطفال واستغلالهم للأغراض العسكرية والعمالية والذين لم يكن لديهم أمل كبير في المستقبل. 3. كان هناك حاجة لدعم تدابير مكافحة الإرهاب ومعالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تصاعد التطرف العنيف. طوال عام 2020 والنصف الأول من عام 2021، كان برلمان البحر الأبيض المتوسط نشطاً للغاية في مكافحة الإرهاب ، مما سهل الحوار وتبادل السياسات بين برلمانات المنطقة الأوروبية المتوسطية والخليجية من خلال وضع مخاوف أعضاء برلمان البحر الأبيض المتوسط في مقدمة المناقشات العالمية. بالتعاون مع شركائه، نظم برلمان البحر الأبيض المتوسط ثلاثة أنشطة رئيسية: بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب و الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمر افتراضي لتقييم التهديد الإرهابي في سياق الوباء؛ إضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين برلمان البحر الأبيض المتوسط ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ جنبا إلى جنب مع العديد من المنظمات البرلمانية الدولية والأمم المتحدة، وعقد مؤتمر عالمي كبير حول العمل البرلماني ضد الإرهاب.

بعد أن قرأ الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط التوصيات حول موضوع " مكافحة تفاقم خطر الإرهاب في المنطقة الأورو متوسطية"، فتح باب المناقشة البرلمانية.

أشارت اليونان إلى وجوب احترام السلامة الإقليمية والجوية على الدوام، ولا يجب استخدام أزمة الهجرة كسلاح سياسي، بل يتعين على البلدان أن تتعاون بشكل فعال لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة. علاوة على ذلك، شدد الوفد على أن اليونان ستواصل العمل بما يتماشى مع قرارات الاتحاد الأوروبي، مثل دعمها لحل سياسي يقرره اليوبون وفقاً لقرارات الأمم المتحدة

وعملية برلين. والتعاون ضروري أيضا لأزمة الشرق الأوسط التي دعمت فيها اليونان حل الدولتين الشامل واتفاقات أبراهام لتطبيع العلاقات في المنطقة. وفيما يتعلق بسوريا، تم التأكيد على أن أي وضع لا يتوقع فيه توازناً للقوى على الأرض لا يمكن أن يستمر.

وصفت تركيا دولتها بأنها الشريك الأكثر نشاطاً في التحالف العالمي ضد داعش، داعمة جهود الأمم المتحدة في إيجاد حل محدد ومستقر لسوريا مزدهرة. كما أدانت الهجمات الخطيرة ضد السكان الأتراك والسوريين، حيث يوجد الآن أكثر من 3.5 مليون نازح داخلي.

واتفق وزيراً خارجية اليونان وتركيا على ضرورة وقف عمليات الإبعاد، وكذا حماية الأطفال. وشدد الوفد على أن الحكومة الشرعية الليبية تعمل بما يتماشى مع القانون الدولي والجهود الدولية لزيادة الأمن الاقتصادي والسياسي، وضرورة اتباع نهج مشترك في مكافحة المنظمات الإرهابية. وأكدت تركيا استعدادها للعمل مع دول أخرى في المنطقة على بلورة استراتيجية مشتركة بدلاً من استراتيجيات مختلفة تؤدي إلى نتائج مختلفة.



وشددت **رومانيا** على ضرورة تكثيف الدبلوماسية البرلمانية لإيجاد حلول دائمة للأزمات التي تؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط. وللقيام بذلك، من الضروري الاستفادة من الخبرة من خلال توحيد الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمل برلمان البحر الأبيض المتوسط في تعزيز نهج متعدد الأبعاد للأمن والتركيز على الحكم الرشيد وحقوق الإنسان كان ذا قيمة عالية.

ذكرت **البرتغال** أنه على الرغم من أن الوباء أدى إلى إبطاء حياتنا، فإن الأنشطة الإرهابية ظلت متعددة الجوانب واستمرت في الانتشار داخل المنطقة وخارجها. وقد دفع هذا العالم إلى مرحلة جديدة من تجنيد ونشر أيديولوجيات الإرهابيين المدمرة. لقد أصبحت عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مشكلة عالمية لها عواقب وخيمة، وتتطلب بشكل عاجل أطراً تشريعية فعالة لمتابعة برامج إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الوطن وإعادة دمجهم علاوة على إعداد برامج نزع التطرف. تم مؤخراً إنشاء مكتب جديد للأمم المتحدة في قطر يُعنى بالمشاركة البرلمانية في منع ومكافحة الإرهاب. وضعت البرتغال استراتيجية جديدة للأمم المتحدة في عام 2015 وخطة عمل لمنع التطرف والتطرف العنيف. تعتبر رئاسة البرتغال للاتحاد الأوروبي جد مهمة لمعالجة الأسئلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب العنيف حيث كانت هناك حاجة إلى عمل منسق قائم على الحوار ومشاركة أفضل الممارسات.

أصرت **الجزائر** على ضرورة معالجة التهديدات والتحديات التي تفاقمت في منطقة البحر الأبيض المتوسط للحد من التوترات التي تعيق المنطقة. يجب القضاء على أي شكل من أشكال التطرف لمنع زيادة الإرهاب وأنشطة التطرف العنيف.

كانت للجزائر خبرة عالمية وكاملة في محاربة هذه الظاهرة، وكانت مستعدة للتعاون وتبادل الاستراتيجيات والدروس المستفادة. وفيما يتعلق بلبيبا، شدد الوفد على أن التدخلات الأجنبية تزيد من تعقيد الأوضاع على أرض الواقع. لقد أيدت الجزائر نجاح المصالحة الوطنية وكانت على استعداد لضمان خط بحري مفتوح، وفتح الحدود وكذلك استئناف التجارة من أجل التعاون الاقتصادي والتجاري لمساعدة ليبيا على المضي قدماً. والجزائر تدرك التحديات الاقتصادية والصحية في المنطقة، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق حل الدولتين من أجل إرساء الأساس لسلام واستقرار وأمن دائمين في الشرق الأوسط.

جددت **دولة الإمارات العربية المتحدة** أنه من أجل المضي قدماً والقضاء على الإرهاب ومواجهة تأثيره السلبي والتهديد، يتعين على جميع المنظمات الدولية والبرلمانات الوطنية العمل معا لإيجاد تعريف مشترك للإرهاب. إن المنظمات الإرهابية تستخدم الوسائل الإلكترونية، مؤدية إلى التطرف وتعبئة الشباب فكريا. يجب تمويل الرعاية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الاستعجال. اتخذت الإمارات العديد من الإجراءات للتصدي للإرهاب، على سبيل المثال مع قانون 2014 وقانون مناهضة العنف على أساس الدين أو الخلفية العرقية أو الجنسية. كما أنشأت مركزاً مع الأمم المتحدة، ووقعت أكثر من 14 اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، وتواصل التعاون مع مبادرات أخرى.

أقر **المغرب** على أنه تم تنظيم عدة اجتماعات لمكافحة الإرهاب المرتبطة باستقرار الوضع السياسي والاقتصادي في العديد من مناطق العالم، لكن أزمة فيروس كورونا سمحت للجماعات الإرهابية بالنمو بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى مزيد من العمل على إنشاء أطر قانونية مناسبة لتنظيم تبادل المعلومات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. شكل البرلمان المغربي لجنة لتحليل أوضاع سجناء داعش وعائلاتهم في سوريا والعراق لفهم وضعهم وإعادةهم إلى الوطن. يود المغرب أن ينظم برلمان البحر الأبيض المتوسط اجتماعاً لتبادل الخبرات حيال هذا التحدي المعقد على المستوى القانوني، حيث أن لكل بلد طريقته الخاصة لمواجهة هذا الوضع. خاصة أن أوضاع النساء والأطفال تستحق الاهتمام لتتمكن من العودة إلى السلام والأمن في المنطقة.

أشارت **قطر** إلى الإطار القانوني الشامل بشأن جميع إجراءات متابعة تحويل الأموال على النحو الوارد في القانون 11 لعام 2015 في دستور قطر. وجاء المرسوم منسجماً مع كافة الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب في البلاد والعالم أجمع ، فيما يتعلق بكافة قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الموقعة لمواجهة الإرهاب وانتزاعه من جذوره. تم توقيع مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتوفير جميع الموارد والإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والسماح لمكتب الأمم المتحدة ذي الصلة بأن يكون مقره في قطر.تم التصويت على العديد من القوانين الأخرى، على سبيل المثال قوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، في عام 2015 تم توقيع اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة لمكافحة غسل الأموال والإرهاب في محاولة لمكافحة الفساد وإرساء أعلى مستوى من الشفافية الممكنة في المعاملات المالية.

أعربت **فلسطين** عن تقديرها لجميع المبادرات لدعم حق الفلسطينيين في العيش بسلام وأمن ، وكررت أن أعمال العنف لا يمكن أن تؤدي إلى السلام والاستقرار.

وكرر رئيس الجلسة أن المبادرة العربية لا تزال مطروحة على الطاولة، وأنه من الضروري العمل مع جميع البرلمانات في المنطقة لمزيد من المفاوضات.

اعربت **الجزائر** عن قلقها من أن COVID-19 قد أخرج التقدم في مكافحة الإرهاب. ولا يزال من الملح العثور على الأسباب الجذرية للإرهاب حيث أن العديد من البلدان لا تزال تجهل هذا الأمر، بينما تتعرض بلدان أخرى للفساد أو الديكتاتورية أو غيرها من الأسباب الجذرية. كما لوحظت زيادة في جميع أشكال التطرف في أوروبا. يجب الاتفاق على تعريف واحد مشترك للإرهاب حيث أن الأعمال الإرهابية تنتهك قوانين البلدان وتؤدي إلى عدم الاستقرار على الصعيدين المحلي والدولي. وأضافت أن ضمان احترام حقوق الإنسان والأمن في بلد العودة شرط أساسي، ولا سيما حقوق الأطفال الذين يعيشون الآن في معسكرات إرهابية ويجبرون على ارتكاب جرائم.

اعتبر **السفير لابورد** أن مقترحات السلام المتعلقة بليبيا ومنطقة الساحل محفزة للفكر وفاعلة للعمل على إحلال السلام في المنطقة. تعاون برلمان البحر الأبيض المتوسط مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مذكرة تفاهم للتعاون الرسمي وبشأن المبادئ التوجيهية للبرلمانيين من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سياق الحرب العالمية ضد الإرهاب. نيابة عن برلمان البحر الأبيض المتوسط، خطط السفير لابورد لقبول دعوة المحكمة الدستورية المصرية لرؤساء جميع المحاكم الدستورية في المنطقة وأفريقيا، وكذلك لتمثيل مواقف برلمان البحر الأبيض المتوسط بشأن محاربة الإرهاب. وإذا كان الوقت مناسبًا، فقد تقترح فرنسا أيضًا تنظيم حوار بين المحاكم العليا في المنطقة وأعضاء برلمان البحر الأبيض المتوسط في إطار دولي للحوار المفتوح. وقد رحبت رئيسة اللجنة الدائمة الأولى بهذه التوصية باعتبارها مبادرة مهمة لدفع الأمور إلى الأمام.

## حفل توزيع جائزة برلمان البحر الأبيض المتوسط لسنة 2021

أوضح الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط أنه نظرا لانعقاد الجلسة العامة على الإنترنت، أعلنت الجوائز ولكن يأمل أن يتم منحها حضوريا في احتفال يستضيفه البرلمان الإيطالي في المناسبة المقبلة الممكنة. منحت جائزة برلمان البحر الأبيض المتوسط للمؤسسات والأفراد الذين أظهروا من خلال أنشطتهم التزاما قويا بعمل برلمان البحر الأبيض المتوسط، مساهمين في تحقيق السلام والرفاه والتضامن في المنطقة. و الحائزون على الجائزة هم:



**المنتدى العربي لتطوير البيئة** - تقديراً لتقرير 2020 حول "الصحة والبيئة في البلدان العربية" والذي يمثل أداة محورية لفهم التطورات الحالية في الدول العربية في ضوء النتائج التي أطلقها فيروس COVID-19.

**منظمة الصحة العالمية** - تقديراً لدورها الحاسم خلال جائحة COVID-19، وتقديم خبراتها في مجال اللقاحات، من خلال اللجنة الاستشارية العالمية للمنظمة المعنية بمأمونية اللقاحات، ووضع خطة الاستعداد والاستجابة الاستراتيجية ل COVID-19 لعام 2021.

**كوفاكس** - تقديراً لدورها في التعاون العالمي "إتاحة أدوات مكافحة COVID-19 (مسرّع الإتاحة ACT)"، والذي يهدف إلى استحداث اختبارات COVID-19 وعلاجاته ولقاحاته وإنتاجها وإتاحتها على الصعيد العالمي بشكل منصف.

**مبادرة "ووتر فولز"** - تقديراً لعملهم المستمر في توفير التعليم للمهنيين الطبيين والمتخصصين في جميع أنحاء العالم من خلال ندوات عبر الإنترنت عالية المستوى كطريقة للتصدي للوباء.

**مرصد توتي ميديا (إيطاليا)** - اعترافاً بدوره ذي الصلة في النضال من أجل المساواة بين الجنسين من خلال مشروع "Il Ruolo della Donna nel Mondo" و "Donna è innovazione"، حيث يروج الأول لتمكين المرأة بينما يركز الثاني على استراتيجيات السياسات المتعلقة بالابتكار وإدماج النوع الاجتماعي.

**الدكتورة أندريا كاسترو (البرتغال)** - لدعمها الطبي المتميز بعد الانفجار الهائل الذي حدث في منطقة ميناء بيروت والدور الأساسي في جمع الأموال، إلى جانب جمعية روما أزل، لإيصال الإمدادات الطبية شخصياً إلى المستشفيات والمؤسسات المحتاجة في بيروت.

**المملكة الأردنية الهاشمية، كدولة** - لكونها الدولة الأولى التي تنظم برنامج تطعيم خاص للاجئين / المهاجرين.

**فريق الأمل (لبنان)** - تقديراً لبرنامج الذي يوفر للطلاب اللاجئين فرصة تعلم الروبوتات وموضوعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ، بالاعتماد أيضاً على إمكانات الروبوتات كطريقة للتأثير على الصحة العقلية للمراهقين. في عام 2016 ، فاز فريق صغير بمسابقة الروبوتات في الجامعة الأمريكية في بيروت بفضل تآملهم "Ro-bogee" الروبوت اللاجئ.

**جمعية البحر الأبيض المتوسط (فرنسا وإيطاليا)** - تقديراً للعمل الدؤوب الذي تم القيام به في الترويج، من خلال التبادل الثقافي والسياسي، النظام الغذائي المتوسطي كنموذج قابل للتطبيق ومرن لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في برلمان البحر الأبيض المتوسط.

**نجيب دلي قاسم (تونس)** - عن روايته المصورة "Stupor Mundi"، الحائز على جائزة Prix Révélation Quai des Bulles 2016 والمختارة من بين أفضل الروايات المصورة في مهرجان أنغوليم 2017. تعتبر الرواية انعكاساً شديداً على الإنسان المنقسم بين طموحات السلطة والتعطش للمعرفة، ولكنها أيضاً انعكاس للعلاقة بين العلم والدين، والقوة والإبداع، في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

**صابرينا غهار (الجزائر)** - لكونها ناشطة بارزة في مجال حقوق المرأة في الجزائر، ولالتزامها القوي بالقضاء على العنف الأسري، فضلاً عن تفانيها في علم نفس الأطفال، وخاصة الآثار الصادمة بعد الاعتداء الجنسي على الأطفال. إضافة إلى مساهمتها ذات القيمة العالية لحماية المرأة من التمييز والعنف والتطرف.

**السيد كمال هشقر (المغرب)** - لفيلم وثائقي (2012) "تغير القدس: أصداء الملاح"

**جائزة جماعية لإحدى عشرة دولة عضو في برلمان البحر الأبيض المتوسط - (الجزائر ، كرواتيا ، فرنسا ، اليونان ، إسرائيل ، إيطاليا ، مالطا ، الجبل الأسود ، البرتغال ، سان مارينو ، تركيا) لدعم النساء المتضررات من العنف الأسري في زمن COVID-19 من خلال تطوير تطبيقات الهواتف الذكية لتقديم المساعدة إلى الضحايا.**



## ملاحظة ختامية للسيد كريم درويش، رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط

أشار رئيس المنظمة إلى العمل الذي أنجزه المقررون خلال العام الماضي بشأن الذكاء الاصطناعي، والتعافي الاقتصادي، وتغير المناخ، والتحديات الأمنية. وشدد بشكل خاص على أن "الكلمات لا تكفي" لوصف الوضع المزري للمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، ودعا إلى بذل جهود جماعية نحو الهجرة الآمنة والمنظمة ومعالجة الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة وخطر الإرهاب في المنطقة. تظل الدبلوماسية البرلمانية أداة مهمة للحوار. وهنا الوفود على دعمهم إطلاق منتدى المرأة البرلماني، كما هنا رئيس المنتخب الجديد لبرلمان البحر الأبيض المتوسط السيد جينارو ميغليوري وأعضاء المكتب الجدد، و تطلع إلى استمرار الدعم.

## كلمة الرئيس المنتخب الجديد لبرلمان البحر الأبيض المتوسط

في خطابه شكر الرئيس المنتخب الجديد السيدة ساندرين مورش التي ترشحت أيضًا لهذا المنصب والتي كان عملها في قضية العنف الأسري موضع تقدير الجميع. كما شكر الرئيس السابق والمكتب والأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط وموظفي الأمانة العامة على عملهم الممتاز في ظل هذه الأوقات الصعبة، وشكر دولته والبرلمان على ثقته بهم وعلى العمل - الذي يتجاوز الخلافات السياسية - المكرس من أجل عمل برلمان البحر الأبيض المتوسط. كان هذا الأخير يخاطب المنظمه بصفته رجلاً من البحر الأبيض المتوسط، ولد في نابلي. كان على البرلمانين أن يستجيبوا لشعوبهم الذين اختاروهم كممثلين لهم، وكانوا بحاجة إلى وضع البحر الأبيض المتوسط باعتباره هوية غنية ومتنوعة ومهدداً حقيقياً للحضارات في مركز - وليس محيط - رؤية سياسية من أجل السلام، مع تنمية التسامح ومحاربة الأصولية والعمل من أجل الصالح العام. كانت الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط تواجه تسونامي من عدم الاستقرار والتنافس على الموارد والبنى التحتية، ووضعاً أمنياً خطيراً على وجه الخصوص مع تهديد الجهاد العالمي، في حين أظهر الوباء أيضاً الهشاشة الاقتصادية للضفة الشمالية. كان الرئيس المنتخب الجديد فخوراً بوجود نائبيه من إسرائيل وفلسطين، وكرر أن الحوار البرلماني كان أداة فعالة للتعامل مع أكثر المواقف تعقيداً. شملت الاحتياجات العاجلة للتعافي الاقتصادي من الوباء، إتاحة اللقاءات للجميع، وتمكين بلدان الجنوب من إنتاج لقاءات خاصة بها. وأعرب عن فخره بأن برلمان البحر الأبيض المتوسط صوت لصالح المزيد من التوازن بين الجنسين داخله، ولإنشاء منتدى برلماني نسائي. وأشار إلى العمل المنجز لصالح التحول الإيكولوجي، ومكافحة الإرهاب، والتوقيع على اتفاق تعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وشدد على أن برلمان البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يشجع الجمعيات الوطنية في تصميم سياسات لمعالجة القضايا الجديدة. سيوفر العام المقبل فرصاً للتعاون مع الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين ومع مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في حين سيسمح إكسبو دبي بمزيد من التعاون السياسي والاقتصادي بين دول البحر الأبيض المتوسط. وختم الرئيس المنتخب الجديد بقوله نقلاً عن جورجيو لا بيررا، عمدة فلورنس الأسطوري، أن البحر الأبيض المتوسط يجب أن يكون منطقة حدود للسلام. وأضاف أنه يتطلع إلى العمل مع الزملاء في المكتب وجميع أعضاء البرلمان.



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN  
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE  
برلمان البحر الأبيض المتوسط

الجلسة العامة الخامسة عشر لبرلمان البحر الأبيض المتوسط  
4-3 يونيو/ حزيران 2021

### جدول الأعمال

الخميس 3 يونيو/ حزيران

10:00 افتتاح الجلسة العامة

كلمة افتتاحية لمعالي السيد كريم دوريش رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط

كلمة ترحيبية للسيدة نغوزي أوكونجو - يويالا، المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية (في انتظار التأكيد)

كلمة ترحيبية للسيدة فومزيل ملامبو- نغوكا المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

رسالة مسجلة موجهة من سعادة السيد أنطونيو جوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة

رسالة مسجلة موجهة من قداسة بابا الفاتيكان

استراحة شاي 10.50

## 11.00 جلسة اللجنة الدائمة الثالثة المعنية بحوار الحضارات وحقوق الإنسان

رئيسة الجلسة: السيدة يانا كيارا إيهيم (إيطاليا) رئيسة اللجنة الدائمة الثالثة

لبرلمان البحر الأبيض المتوسط

مداخلة السيدة دوبرافكا شيمونوفيتش، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف

ضد المرأة (في انتظار التأكيد)

عرض تقرير حول موضوع "حل العنف المنزلي في منطقة البحر الأبيض

المتوسط: فرصة عالمية من أجل التغيير المحلي" مع توصيات المقررة تحت

عنوان "نواب برلمان البحر الأبيض المتوسط من أجل وضع حد للعنف

العائلي" تقدمه السيدة ساندريين مورش (فرنسا)

مناقشة برلمانية

عرض تقرير وتوصيات حول موضوع " حماية حقوق الإنسان في عالم آلي

متزايد: الذكاء الاصطناعي، فرصة للبرلمانيين " تقدمه السيدة ماريان أمير

عازر (مصر)

مناقشة برلمانية

## 14:15 الاجتماع التحضيري للمنتدى البرلماني النسائي في برلمان البحر الأبيض

المتوسط تسيره السيدة جوانا ليما (البرتغال)

## 15: 00 جلسة اللجنة الدائمة الثانية المعنية بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي

رئيس الجلسة: السيد: بيدرو روكي (البرتغال)، رئيس اللجنة الدائمة الثانية

مداخلة السيد فرانشيسكو لكاميرا، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

عرض تقرير وتوصيات حول موضوع " الأثر الاقتصادي لكوفيد- 19

في المنطقة الأورومتوسطية والخليج عام 2020: استجابة السياسات لتحقيق

انتعاش فعال"، تقدمه السيدة ليوبيتسا ماكسيمشوك (كرواتيا)

مناقشة برلمانية

عرض تقرير وتوصيات حول موضوع " التغيرات المناخية والبيئية في  
منطقة البحر الأبيض المتوسط: دعوة عاجلة للتعاون، " يقدمه السيد آلان  
بيريا (فرنسا)  
مناقشة برلمانية

17:00 اختتام أشغال الجلسة

**الجمعة 4 يونيو / حزيران**

09:00 جلسة اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالتعاون السياسي وقضايا الأمن  
رئيسة الجلسة: السيدة علياء بوران (الأردن)، رئيسة اللجنة الدائمة الأولى  
لبرلمان البحر الأبيض المتوسط.

مداخلة السيد **النظيف خاطري محمد صالح**، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة  
ومدير مكتبها بمنطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

عرض تقرير وتوصيات حول موضوع " القضايا الأمنية المؤثرة في منطقة برلمان  
البحر الأبيض المتوسط"، يقدمه عضو مجلس المستشارين السيد **لحو المربوح**  
(المغرب)

مناقشة برلمانية

عرض تقرير وتوصيات حول موضوع " مكافحة تفاقم خطر الإرهاب في المنطقة  
الأورو متوسطية"، يقدمه السيد **جینارو ميغليوري (إيطاليا)**

مناقشة برلمانية

11:00 استراحة شاي

11:15 حفل توزيع جائزة برلمان البحر الأبيض المتوسط لسنة 2021

11:45 التقرير الإداري والمالي يقدمه السفير سيرجيو بياتزي، الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط.

[جلسة مخصصة لنواب برلمان البحر الأبيض المتوسط]

12:30 إعلان نتائج الانتخابات الافتراضية لهيئة مكتب برلمان البحر الأبيض المتوسط الجديد ورئاسة برلمان البحر الأبيض المتوسط

12:45 ملاحظات ختامية

معالي السيد كريم درويش، رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط.

كلمة الرئيس المنتخب الجديد ببرلمان البحر الأبيض المتوسط

كلمة الرئيس المنتخب الجديد

13:00 اختتام أعمال الجلسة العامة

## List of registered participants

### PAM NATIONAL DELEGATIONS

<b>Albania</b>	<p><b>Hon. Klodiana Spahiu, MP, Head of Delegation</b>  <b>Hon. Milva Ekonomi, MP</b>  <b>Hon. Lefter Koka, MP</b></p>
<b>Algeria</b>	<p><b>Sen. Lyes Achour, MP</b>  <b>Sen. Mohamed Zakaria, MP</b>  <b>Sen. Leila Aslaoui, MP</b>  <b>Sen. Malik Khediri, MP</b>  <b>Hon. Jawad Bouteraa, MP</b>  <b>Hon. Ammar Moussi, MP</b>  <b>Ms. Mounia Benziada, Advisor</b></p>
<b>Andorra</b>	<p><b>Hon. Raul Ferré, MP, Head of Delegation</b>  <b>Hon. Berna Coma, MP</b>  <b>Hon. Marc Magallón, MP</b>  <b>Hon. Jordi Font, MP</b>  <b>Ms. Eulàlia Rich, Secretary of Delegation</b></p>
<b>Bosnia and Herzegovina</b>	<p><b>Hon. Mehmedovic Šemsudin, MP, Head of Delegation</b>  <b>Hon. Darijana Filipović, MP</b>  <b>Hon. Sredoje Nović, MP</b></p>
<b>Croatia</b>	<p><b>Hon. Ljubica Maksimčuk, MP, Head of Delegation, PAM Rapporteur on Economy</b>  <b>Hon. Anita Pocrnić-Radošević, MP</b>  <b>Hon. Katica Glamuzina, MP</b>  <b>Ms. Snježana Ramljak, Secretary of Delegation</b></p>
<b>Cyprus</b>	<p><b>Hon. Stefanos Stefanou, MP, Head of Delegation</b>  <b>Hon. Charalambos Theopemptou, MP</b>  <b>Ms. Marina Adamidou, Director</b>  <b>Mr. Andreas Ioannides, Officer</b>  <b>Ms. Ioanna Sygrasiti, Officer</b>  <b>Ms. Georgia Neophytou, Officer</b></p>

<b>Egypt</b>	<b>Hon. Karim Darwish</b> , MP, PAM President, Head of Delegation <b>Hon. Mohammed Abou El-Enein</b> , PAM President Emeritus <b>Sen. Mohsmed El Sebae</b> , MP <b>Hon. Rasha Ramadan</b> , MP <b>Hon. Magda Bakri</b> , MP <b>Hon. Yahia Essawy</b> , MP <b>Hon. Marianne Azer</b> , PAM Rapporteur on Artificial Intelligence <b>Hon. Shireen Eleish</b> , MP,
<b>France</b>	<b>Hon. Alain P��r��a</b> , MP, PAM Vice President, PAM Rapporteur on Environment <b>Sen. Sylvie Goy-Chavent</b> , MP <b>Sen. Marie-Arlette Carlotti</b> , MP <b>Hon. Sandrine M��rch</b> , MP, PAM Rapporteur on Domestic Violence <b>Mr. Mohamed Sadoun</b> , Staff <b>Ms. Upinder sharanjit</b> , Staff
<b>Greece</b>	<b>Hon. Christos Kellas</b> , MP, Head of Delegation <b>Hon. Maximos Senetakis</b> , MP <b>Hon. Costas Zachariadis</b> , MP <b>Ms. Pinelopi Nikole</b> , Official, Head of European Regional Cooperation Conferences and Partnerships Department <b>Mr. Georgios Chondronasios</b> , Secretary of Delegation <b>Ms. Christina Balkamou</b> , Official
<b>Israel</b>	<b>Hon. Yitzhak Ze'ev Pindrus</b> , MP, Head of Delegation, PAM Vice President <b>Hon. Galit Distel</b> , MP <b>Hon. Ram Ben Barak</b> , MP <b>Hon. Moshe Arbel</b> , MP <b>Hon. Efrat Rayten</b> , MP
<b>Italy</b>	<b>Sen. Giuseppe Moles</b> , MP, Head of Delegation <b>Sen. Pier Ferdinando Casini</b> , MP <b>Hon. Yana Chiara Ehm</b> , MP, PAM Vice President, President of the PAM 3rd Standing Committee <b>Hon. Giulio Centemero</b> , MP, Co-Chair of the PAM Panel on Trade and Investments <b>Hon. Gennaro Migliore</b> , MP, Chair of the PAM Special Committee on Counterterrorism <b>H.E. Francesco Maria Amoruso</b> , PAM President Emeritus <b>Mr. Roberto Sorbello</b> , Secretary General of the Italian PAM Delegation <b>Ms. Susanna Radoni</b> , Advisor <b>Mr. Stefano Thaulero</b> , Advisor <b>Mr. Giuseppe Trezza</b> , Advisor <b>Ms. Monica Delli Priscoli</b> , Advisor <b>Ms. Antonella Usiello</b> , Advisor <b>Ms. Nadine Chirizzi</b> , Advisor

<b>Jordan</b>	<b>Sen. Alia Bouran</b> , MP, President Emeritus, PAM Vice-President, President of the PAM 1st Standing Committee
<b>Lebanon</b>	<b>Hon. Chamel Roukoz</b> , MP, Head of Delegation
<b>Libya</b>	<b>Hon. Mohammed Alfeeras</b> , MP <b>Hon. Sabah Alhaj Faraj</b> , MP <b>Mr. Mohamed Algabasi</b> , Secretary of Delegation
<b>Malta</b>	<b>Hon. Aaron Farrugia</b> , MP, Head of Delegation <b>Hon. Julia Farrugia Portelli</b> , MP <b>Hon. Karl Gouder</b> , MP <b>Hon. Kevin Cutajar</b> , MP <b>Ms. Eleanor Scerri</b> , Staff
<b>Monaco</b>	<b>Hon. Marie-Noëlle Gibelli</b> , MP, Head of Delegation <b>Ms. Victoria Campana</b> , Secretary of the Delegation
<b>Montenegro</b>	<b>Hon. Dragan Krapović</b> , MP, Head of Delegation <b>Hon. Dejan Djurović</b> , MP <b>Hon. Jovanka Bogavac</b> , MP <b>Hon. Suzana Pribilović</b> , MP <b>Mr. Blagota Marunovic</b> , Secretary of Delegation
<b>Morocco</b>	<b>Sen. Lhou Lmarbouh</b> , MP, PAM President Emeritus <b>Sen. Abdelhamid Fathi</b> , MP <b>Hon. Abdellatif Berroho</b> , MP <b>Hon. Mohamed El Hejira</b> , MP <b>Hon. Amam Chokrane</b> , MP <b>Mr. Taib Cohen</b> , Secretary of Delegation <b>Mr. Imane Aggour</b> , Secretary of Delegation <b>Mr. Hamza Karmoun</b> , Secretary of Delegation
<b>Palestine</b>	<b>Hon. Belal Qasem</b> , MP, PAM Vice-President <b>Hon. Omar Hamayel</b> , MP <b>Hon. Jihad Ab Znied</b> , MP <b>Hon. Munther Merai</b> , MP <b>Mr. Khaled Ayyad</b> , Focal Point



<b>Portugal</b>	<p><b>Hon. Joana Lima</b>, MP, Head of Delegation  <b>Hon. Pedro Roque</b>, MP, PAM President Emeritus, PAM Vice-President, President of the PAM 2nd Standing Committee  <b>Hon. Ana Paula Vitorino</b>, MP  <b>Hon. Emilia Cerqueira</b>, MP  <b>Hon. Francisco Rocha</b>, MP  <b>Hon. Joana Sá Pereira</b>, MP  <b>Ms. Rita Ferreira</b>, Director  <b>Ms. Dalila Maulide</b>, Chief Advisor to the Delegation  <b>Ms. Nádía Loureiro</b>, Parliamentary Advisor</p>
<b>Republic of North Macedonia</b>	<p><b>Hon. Gjorgjija Sajkoski</b>, MP, Head of Delegation  <b>Hon. Enes Ibraim</b>, MP  <b>Ms. Bleta Bilali</b>, Secretary of Delegation</p>
<b>Republic of San Marino</b>	<p><b>Hon. Adele Tonnini</b>, MP  <b>Hon. Matteo Ciacci</b>, MP  <b>Hon. Denise Bronzetti</b>, MP</p>
<b>Romania</b>	<p><b>Hon. Mirela Furtună</b>, MP, Head of Delegation  <b>Sen. Sebastian Cernic</b>, MP  <b>Sen. Irina Elisabeta Kovács</b>, MP  <b>Hon. Rodica-Luminița Barcari</b>, MP  <b>Hon. Dumitrița Gliga</b>, MP  <b>Ms. Ruxandra Cazacu</b>, Secretary of Delegation  <b>Ms. Ioana Andrei</b>, Secretary of Delegation</p>
<b>Serbia</b>	<p><b>Hon. Veroljub Arsic</b>, MP, Head of Delegation  <b>Hon. Tijana Davidovac</b>, MP  <b>Hon. Ivana Nikolic</b>, MP  <b>Hon. Ana Beloica</b>, MP  <b>Hon. Natasa Mihailovic Vacic</b>, MP  <b>Ms. Ana Trajkovic</b>, Secretary of Delegation</p>
<b>Syria</b>	<p><b>Hon. Boutros Merjaneh</b>, MP, Head of Delegation  <b>Hon. Ammar Alasad</b>, MP  <b>Hon Ahmad Merie</b>, MP  <b>Hon. Shireen Alyousef</b>, MP  <b>Hon. Zain Elabiddin Abbas</b>, MP</p>
<b>Tunisia</b>	<p><b>Hon. Kenza Ajala</b>, MP  <b>Hon. Jedidi Sboui</b>, MP  <b>Hon. Mohamed Ammar</b>, MP  <b>Mr. Morched Hajji</b>, Focal Point</p>

<b>Turkey</b>	<b>Hon. Atay Uslu, MP, Head of Delegation</b> <b>Hon. Mustafa Canbey, MP</b> <b>Hon. Mehmet Altay, MP</b> <b>Hon. Ensar Aytakin, MP</b> <b>Hon. Mahmut Celadet Gaydali, MP</b> <b>Mr. Neslihan Temelat, Advisor</b> <b>Mr. Tuğçe Okumuş, Advisor</b>

#### ASSOCIATE MEMBERS AND OBSERVERS

<b>Holy See</b>	<b>Archbishop Paul R. Gallagher, Secretary of the Holy See's Relations with States</b> <b>Msgr. Emil Paul Tscherring, Apostolic Nuncio to Italy</b>
<b>Qatar</b>	<b>Hon. Dahlan Al-Hamad, MP</b>
<b>Sovereign Order of Malta</b>	<b>Amb. Alberto di Luca, Permanent Representative of the Order to PAM</b>
<b>United Arab Emirates</b>	<b>Hon. Maryan Bin Theneya, MP, Head of Delegation</b> <b>Hon. Dherar Belhoul, MP</b> <b>Hon. Hend Al-Aleeli, MP</b> <b>Mr. Ahmed Al-Aqili, Advisor</b> <b>Ms. Roudha Al-Shihhi, Advisor</b> <b>Ms. Afra Al-Basti, Assistant Secretary General</b> <b>Mr. Abdulrahman Al-Shehhi, Parliamentary Division Manager</b>
<b>Russian Federation</b>	<b>Sen. Andrei Klimov, MP</b> <b>Mr. Pavel Ermoshin, Advisor</b> <b>Ms. Irina Kuzmina, Advisor</b>

#### REGIONAL AND INTERNATIONAL PARLIAMENTS

<b>Arab Inter-Parliamentary Union</b>	<b>H.E.. Fayez Al-Shawabkah, Secretary General</b>
<b>Baltic Sea Parliamentary Conference (BSPC)</b>	<b>H.E. Bodo Bahr, Secretary General</b>

<b>European Parliament</b>	<b>Hon. Salima Yenbou, MP</b> <b>Ms. Marion Stonner, Staff</b> <b>Ms. Lisa Smihi, Staff</b>
<b>Inter-Parliamentary Alliance on China</b>	<b>Hon. Emanuelis Zingeris, MP</b>
<b>Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation</b>	<b>H.E. Asaf Hajiyev, Secretary General</b> <b>Dr. Miltiadis Makrygiannis, Deputy Secretary General</b>
<b>Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE)</b>	<b>Hon. Lesia Vasylenko, MP</b>
<b>Parliamentary Union of the OIC Member States</b>	<b>H.E. Mouhamed Khouraiichi Niass, Secretary General</b> <b>Mrs. Sharareh Fathizadeh, Executive Secretary</b>
<b>Parliamentary Assembly of Turkic-speaking Countries (TURKPA)</b>	<b>H.E. Altynbek Mamaiusupov, Secretary General</b> <b>Mr. Ali Yıldız, Deputy Secretary General</b> <b>Mr. Emin Hasanov, Secretary of Commission on Environment and Natural Resources</b>

## INTERNATIONAL AND REGIONAL ORGANIZATIONS

<b>Council of Europe</b>	<b>H.E. Leendert Verbeek, President of the Congress Local and Regional Authorities</b> <b>Ms. Laura Esselin, Assistant</b>
<b>European Investment Bank</b>	<b>Ms. Mary O'Mahony, Policy Advisor</b>
<b>IRENA</b>	<b>Mr. Francesco La Camera, Director General of the International Renewable Energy Agency (IRENA)</b>
<b>OECD</b>	<b>Ms. Silvia Terron, Public Affairs Manager</b> <b>Ms. Stéphanie Véron, Public Affairs Manager</b>
<b>UN ESCWA</b>	<b>Mr. Akram Khalifa, Regional Adviser on Gender Equality &amp; Women's Empowerment</b> <b>Mr. Fidèle Byiringiro, Economic Affairs Officer</b>

<b>UN OCT</b>	<b>Mr. Mauro Miedico</b> , Deputy Director, Chief of Special Projects and Innovation Branch (SPIB) <b>Ms. Olga Lanchenko</b> , Programme Management Officer <b>Mr. Andres Castelo</b> , Programme Management Assistant
<b>UN ODC</b>	<b>Mr. Antonio Giovanni Luzzi</b> , Programme Officer
<b>UN OWAS</b>	<b>H.E. Annadif Khatir Mahamat Saleh</b> , UN Special Representative for West Africa and the Sahel
<b>Union for the Mediterranean</b>	<b>Ms. Mafalda Gomes</b> , Senior Advisor
<b>World Health Organisation</b>	<b>Mr. Santino Severoni</b> , Director of Global Health and Migration Programme
<b>WHO/EMRO</b>	<b>Mr. Hala Abou-Taleb</b> , Regional Advisor
<b>World Trade Organization</b>	<b>Mr. Omar Rocchi</b> , Head of Unit

## GUESTS & PARTNERS

<b>Anna Lindh Foundation for Dialogue Cultures</b>	<b>Ms. Elisabeth Guigou</b> , President
<b>Associazione <i>Mediterran</i>: il nostro stile di vita (France/Italy)</b>	<b>Mr. Salvatore Giannino</b> , President
<b>BUSINESSMED</b>	<b>Ms. Jihen Boutiba Mrad</b> , Secretary General <b>Ms. Federica Bruni</b> , Network and Development Officer
<b>DIHAD/DISAB</b>	<b>H.E. Abdul Salam Al Madani</b> , Executive Chairman
<b>Enterprise Greece</b>	<b>Me. Vasso Kyrkou</b> , Director General of Communication, Marketing and Stakeholder Relations

<b>Euromed Cities Network</b>	<b>Ms. Cécile Remion, Manager</b>
<b>Global Parliamentary Services, LLC</b>	<b>Ms. Shazia Rafi, Managing Director</b>
<b>Mediterranean Citizens' Assembly Foundation (FACM)</b>	<b>Mr. Vincent Garcés Ramón, President</b> <b>Ms. Esma Kucukalic, Assistant</b>
<b>Mediterranean University Podgorica</b>	<b>Dr. Radislav Juvovic, Vice Rector for International Cooperation</b> <b>Mr. Petar Krivokapic, Advisor for International Cooperation</b> <b>Ms. Dragica Andjelic, Head of Legal Services Office</b>
<b>Università degli Studi di Napoli Parthenope</b>	<b>Dr. Silvana Bartoletto, Professor</b>
<b>University of Catania</b>	<b>Dr. Fulvio Attina, Professor</b>
<b>Women Political Leaders</b>	<b>H.E. Silvana Koch-Mehrin, President</b>

#### DIPLOMATIC CORPS

<b>Embassy of Egypt</b>	<b>H.E. Hisham Badr, Ambassador</b> <b>Mr. Nagui Ghaba, Deputy Chief Mission</b>
<b>Embassy of Malta</b>	<b>H.E. Carmel Vassallo, Ambassador</b>
<b>Embassy of Mauritania</b>	<b>H.E. Zeineb Ely Salem, Ambassador</b> <b>Mr. Mohamed Lemine Cheikh Oubey, 1st Secretary</b>
<b>Embassy of Morocco</b>	<b>H.E. Youssef Balla, Ambassador</b> <b>Mr. Hassan Ben Allal, Deputy Chief Mission</b> <b>Mr. Hamza Chougrani, Advisor</b> <b>Ms. Sara Ouafi, Advisor</b>
<b>Embassy of Turkey</b>	<b>Mr. Samet Ekici, First Secretary</b>

<b>Maltese Mission to EU</b>	<b>Hon. Ian Paul Bajada</b> , Representative of the Parliament of Malta to EU Parliament and EU institutions.
------------------------------	---

## ORGANIZERS

<b>PAM Secretariat</b>	<p><b>Amb. Sergio Piazzi</b>, PAM Secretary General</p> <p><b>Amb. Qazi Shaukat Fareed</b>, PAM Permanent Observer to the United Nations in New York</p> <p><b>Amb. Gerhard Putman-Cramer</b>, PAM Permanent Observer to the United Nations in Geneva</p> <p><b>Amb. Peter Schatzer</b>, Permanent Observer to the United Nations in Vienna</p> <p><b>Amb. Majallie Whbee</b>, PAM Roving Ambassador, Senior Advisor for the Middle East</p> <p><b>Amb. Jean-Paul Laborde</b>, PAM Roving Ambassador, Senior Advisor on Counterterrorism</p> <p><b>Amb. Florin Urcan</b>, PAM Roving Ambassador, Senior Advisor on the Balkans</p> <p><b>Dr. Mukesh Kapila</b>, PAM Senior Medical Advisor</p> <p><b>Eng. Alessandro Ortis</b>, Co-Chair of the PAM Economic Panel, Senior Advisor on Energy</p> <p><b>Mr. Mario Bracco</b>, Head of Administration and Protocol</p> <p><b>Mr. Vladimir Kirushev</b>, Deputy to the PAM Secretary General a.i.</p> <p><b>Ms. Céline Cervi</b>, Senior Advisor</p> <p><b>Dr. Joseph Sammut</b>, PAM Legal Advisor</p> <p><b>Mr. Francesco Senese</b>, PAM Legal Advisor</p> <p><b>Mr. Lahoucine Khabid</b>, Senior Program Officer</p> <p><b>Ms. Irene Pasqua</b>, Program Officer</p> <p><b>Ms. Marwa Maher</b>, Public Information Officer</p> <p><b>Ms. Magda Ninaber</b>, Plenary Session Rapporteur</p> <p><b>Ms. Ilaria Savoia</b>, Administrative Assistant</p> <p><b>Mr. Giacomo Bogo</b>, Researcher</p> <p><b>Mr. Giunio Santini</b>, Researcher</p> <p><b>Ms. Rania Himeur</b>, Researcher</p> <p><b>Mr. Luca Tonelli</b>, Researcher</p> <p><b>Ms. Sofia Cornali</b>, Researcher</p> <p><b>Ms. Léna Noël</b>, Researcher</p> <p><b>Ms. Gabrielle Fabre-Pinatel</b>, Researcher</p> <p><b>Ms. Marie David</b>, Researcher</p> <p><b>Ms. Anna Zaccaro</b>, Researcher</p>
------------------------	--